صوت الشعب

يا عمال العالم ويا شعوبه وأمم الأرض اتحدوا

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 151 - الجمعة 23 أكتوبر 2026



قبل انطلاق التعداد الفلاحي الجديد: العوائق والتحديات أمام شعار الأمن الغذائي

7



خريف القمع والغضب:

جبنيانة، حيّ التضامن، عقارب، منزل بوزلفة، صفاقس...

والبقيّة تأتي...

صوت الوطن:

المسيرة الوطنية 17 أكتوبر: الرسائل والآفاق

4

صوت فلسطين:

كيف نقرأ "طوفان الأقصى" من المنطلق المقاوم وفي ضوء النتائج؟

8

صوت العالم:

الغضب الشعبي يقضّ مضاجع القارة العجوز

13

خريف القمع والغضب :

جبنيانة، حيّ التضامن، عقارب، منزل بوزلفة، صفاقس... والبقيّة تأتي...

تتوالى في المدّة الأخيرة مؤشّرات القوادح التي يؤكّد جميعها أنّ الأوضاع في بلادنا تعاني اختلالا كبيرا يرشّحها يوميا إلى الانفجار. فبعد احتجاجات الصيف على العطش والظلام واحتجاجات المعطّلين التي لم تهدأ طوال العام لتشهد اتساعا ملحوظا منذ شهر سبتمبر الماضي تخللته "مسيرة الكرامة" التي منع المشاركون فيها من دخول العاصمة، ها هي كرة النار تتدحرج معبّرة عن حجم الانسداد الذي نعيشه تحت حكم الفرد المطلق. جاء الغضب هذه المرة من مدينة جبنيانة على خلفية تدخّل أمني فظّ وعنيف أدّى إلى مقتل شاب بشكل متعمّد من قبل دورية أمنية لـ"تشتعل" المدينة كما اعتادت منذ عقود. إن إيقاف شاب مهما كانت التهمة، ولو تعلّقت بالمخدرات التي اخترقت المجتمع أفقيّا وعموديا نتيجة خيارات التفقير والتدمير الممنهج للشباب، لا يبرّر بأيّ حال القتل، علما وأنّ الاعتقالات في هذا المجال عامة ما تستهدف الحلقات الدنيا في شبكات المخدرات دون المساس بالحلقات الرئيسية أو إن شئنا الرؤوس الكبيرة التي لها علاقاتها التي تحميها وتستفيد منها في الأجهزة. وقد تكرّرت نفس العملية في نفس اليوم في حي التضامن في العاصمة حيث قُتل شاب في منزل والديه بعد تعرّضه لعنف كبير أكدته شهادة العائلة والجيران، فخرج سكّان الحي، كما في جبنيانة، للاحتجاج على هذا القتل العمد وعلى سياسة القبضة الأمنية التي لا هدف منها سوى الإمعان في التخويف والترويع لإخضاع المجتمع وفرض صمت المقابر عليه. وفي عقارب من ولاية صفاقس، اندلعت احتجاجات على خلفية إقدام أحد أبناء المنطقة على إحراق نفسه على خلفية ما يعانيه من فقر وبؤس، وهو مشهد ما انفكّ يتكرّر في الآونة الأخيرة (قفصة، سليمان...) ممّا يعطي الدليل المادي والقطعي على حجم الاحتقان الذي بات ساكنا في الصدور والذي يعبّر عن نفسه في بعض الحالات بالاتجاه إلى الحلول القصوى.

وانتهى الأسبوع بحصول جريمة في منزل بوزلفة، من ولاية نابل، التي خرج سكانها منذ أكثر من شهر للاحتجاج على نصب مصنع ملوث في قلب المدينة ذات الطابع الريفي، وفيما واجهت السلطة سكان المنطقة بسدّ الآذان، وجد صاحب المعمل الفرنسي وزبانيته كل الحظوة من قبل نظام سعيّد وفي تحدّ صارخ لمشاعر الأهالي نظّموا "حفلا" وهو ما كانت نتيجته دهس أحد المحتجين، "عم حسين"، ممّا زاد الاحتقان وضاعف الغضب ضدّ تحالف رأس المال والسلطة. ثمّ اكتمل أسبوع الموت بقضاء طالبة في الحي الجامعي سيدي منصور بصفاقس بعد وعكة صحية لم تجد التدخل الطبي السريع لإنقاذها، وهو ما طرح مجددا ملف الوضع الطلابي في ظل التدهور المريع للمرفق العمومي التربوي والجامعي، وهو ما عبّر عنه الإضراب العام الطلابي الذي شهدته جامعة صفاقس يوم الجمعة بدعوة من الاتحاد العام لطلبة تونس.

خرج الناس في كل هذه الأحياء والمدن إلى الاحتجاج فواجهتهم عصا القمع وانهالت عليهم، ولم تتردد السلطة في إنزال المدرعات إلى الشارع في حي التضامن في إشارة إلى استعدادها وجاهزيتها لسفك الدماء وتقتيل التونسيين حفاظا على سيطرتها ونفوذها. وهكذا ففي الوقت الذي تشهد فيه أوضاع طبقات الشعب وفئاته الكادحة والمفقّرة التدهور والتراجع الممنهج على مختلف الأصعدة، تزداد سطوة سلطة الانقلاب ونزوعها المتصاعد لاستخدام عصا القمع. إن نتائج خياراتها الاقتصادية والاجتماعية متجلية وواضحة وضوح الشمس ولم تعد تنفع خطابات المغالطة والتضليل خاصة وقد اتضح مرّة أخرى أنّ الميزانية الجديدة تتجه إلى مزيد التقشف ومزيد التداين ومزيد ضخ الأموال في ميزانية الرئاسة التي باتت أكثر من أي وقت مضى عبئا على الشعب. وفي وضع كهذا حيث لا تملك منظومة الاستبداد أيّ جواب جدّي على مشاغل الناس ومطالبهم فإنّه من الطبيعي أن يكون خيارها الأساسي الذي تواجه به المشاكل الاجتماعيّة والاحتجاجات هو العصا.

إن احتجاج الشباب والمواطنين في عدد من مدن تونس وأحيائها هو الجواب الأكثر جدية والأكثر مواءمة لما تقتضيه الأوضاع المتردية للشعب التونسي. إن نظام سعيّد مفلس وخياراته مفلسة ولا يمكن أن يفلّ قمعه في العزائم. وما من شكّ في أنّ الانتظارية والتردد لن يفيدا في شيء عموم الكادحين من عمال وموظفين، كما لن تفيد صغار الفلاحيين والحرفيين والتجار والصناعيين والمعطلين والمهمشين الذين يعيشون ضنك العيش أمام تغوّل حفنة العائلات الريعيّة وفروع الكارتيلات والشركات والبنوك الأجنبية المتنفذة والمستفيدة الوحيدة من منظومة الحكم الشعبوية الفاشية التي يسهر على تسييرها كبار بيروقراطية الدولة الماسكين بـ"الأجهزة الصلبة" والقضاء والإدارة. إن شعب تونس وفي مقدمته شبابه لا خيار أمامه للدفاع عن حقوقه الأساسية في الشغل والحرية والكرامة إلا تصعيد النضال الواعي والمنظم ضد الخيارات القائمة وسدّ الطريق أمام البدائل الرجعية المتربصة بالبلاد والتي تجد الإسناد من بعض مطابخ القرار المحلي والخارجي. إن تحويل خريف الغضب إلى شتاء الانتفاضة ممكن ومتاح بوحدة المطالب ورص الحركة وتنظيم التعبئة على خلفية شعارات الثورة التونسيّة وفي أفق تجاوز علاتها السابقة وخاصة ضرورة قيادتها من قبل بناتها وأبنائها ببرنامج ثوري حقيقي، وطني ديمقراطي شعبي.

منور السعيدي

واقع الحقوق والحريات في تونس:
التدهور المستمرّ والممنهج

إنّ قراءة واقع الحقوق والحريات في بلادنا اليوم يقودنا حتما إلى استحضار مكتسبات ثورة 14 جانفي 2011 الديمقراطية، وعلى رأسها حرية التعبير والتنظيم والتظاهر والمشاركة في الحياة العامة وما تعنيه من حق الترشح والانتخاب لنعاين ما حصل لهذه المكاسب بعد انقلاب 25 جويلية 2021، وما أفرزه من تغييرات في العلاقة بين السلطة من جهة والمجتمع بمختلف قواه السياسية والمدنية والنقابية. وفي هذا السياق فإنّ التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية ومنها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة، ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس واتش والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات والجمعيات، تقدّم إلينا لوحة متعددة الأبعاد عن هذه الأوضاع. إنّ هذه التقارير ليست مجرّد جرد للانتهاكات، بل هي أداة تمكّنا من تفكيك الواقع السياسي والاجتماعي البائس الذي فرضته سلطة الانقلاب على شعبنا ومجتمعنا.

أظهرت جل التقارير الوطنية والدوليّة تصاعد وتيرة خنق حرية التعبير والإعلام والتضييق على العمل السياسي والنقابي والجمعوي وتدجين القضاء وتوظيفه لتصفية الخصوم السياسيين والتلاعب بأبسط شروط المحاكمة العادلة وهو ما أدّى إلى نصب عديد المحاكمات الجائرة التي شملت معارضين سياسيين ونشطاء جمعويين وصحفيّين وحقوقيين ومدافعين عن البيئة ومواطنين عاديين من رواد الشبكة الاجتماعية. وقد استعمل سعيّد في هذه المحاكمات ترسانة القوانين القمعية التي ورثها من سابقيه منذ العهد البورقيبي وأضاف إليها مراسيم جديدة منها خاصة المرسوم 54 سيّئ الصيت. وقد أكّدت كل التقارير أنّ هدف سعيّد من هذا التوجه القمعي السافر هو تجريم التعبير السلمي والنقد الموجّه إلى السلطة. دون الفصل بين ممارسة الحقوق الأساسية وبين الأفعال التي تندرج فعلا في خانة الجرائم التي يعاقب عليها القانون في إطار محاكمات لا تتوفّر فيها شروط المحاكمة العادلة..

وفي هذا الإطار، يمثل التقرير السنوي للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان لسنة 2025 مصدرا يعتمد عليه، لما تقوم به الرابطة من متابعة دقيقة ويومية لأوضاع الحقوق والحريات في تونس والعمل على حمايتها. وتكمن أهمية هذا الدور في الجمع بين المتابعة الميدانية والخبرة الحقوقية، بما يساعد على فهم أثر السياسات والممارسات على المواطنين. وتؤكد هذه المتابعة التي تكشف باستمرار عن شتى الانتهاكات التي يرتكبها نظام قيس سعيّد، أنّ ضمان الحقوق لا يتحقق بمجرد وجود نصوص قانونية، بل يتطلب مؤسسات مستقلة تراقب وتنبّه، وقضاء مستقلّ قادرً على حماية الأفراد من الظلم والحيف، وعلى ضمان حرية التعبير والتنظيم والمشاركة في الشأن العام.

أما نقابة الصحفيّين فإنها تقوم بدور مهمّ وأساسي، باعتبار الصحافة الحرّة سلطة رقابية دورها تقديم المعطيات وتحليلها ونقد الانتهاكات والتجاوزات ومساعدة المواطنين على الاطلاع على ما يجري وفهمه مما يسهل عليهم بلورة موقف منه وبالتالي المساهمة في الشأن العام. وقد كشفت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، في تقريرها حول واقع الحريات الصحفية للفترة الممتدة من أفريل 2025 إلى أفريل 2026، عن حوالي 154حالة اعتداء على الصحفيين والصحفيات علاوة على المحاكمات التي طالت بعضهم وآخرهم الصحفي محمد اليوسفي. وتكشف هذه المؤشرات أن حرية التعبير والإعلام في تونس منتهكة بشكل ممنهج خاصة بعد أن وضعت سلطة الانقلاب يدها على كل من الإعلام العمومي والخاص وجرّدت الصحافيّين من إمكانية العمل بحرية واستقلاليّة ومن الحقّ في النفاذ إلى المعلومة وهو ما لا يمكن تحقيقه اليوم دون كنس كل التشريعات والإجراءات التي يعتمدها قيس سعيّد في تكميم الأفواه.

إن نظام قيس سعيّد لا ينتهك الحقوق السياسية للشعب التونسي فحسب وإنّما أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، توفر تقارير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة المرصد الاجتماعي التونسي، معطيات حول الاحتجاجات المرتبطة بالتشغيل والأجور والقدرة الشرائية والخدمات العمومية والحقوق البيئيّة والمدنية والسياسية وهي احتجاجات تعبّر عن مدى انتهاك تلك الحقوق. فقد سجل المرصد 1493 تحركًا احتجاجيًا خلال الثلاثي الأخير من سنة 2025، مقابل 826 تحركًا خلال الفترة نفسها من سنة 2024 أي بزيادة تقارب 81 بالمائة. كما رصد تحركات مرتبطة بمطالب مدنية وسياسية وحقوقية، وأخرى مهنية وشغلية تناولت التشغيل وتسوية الوضعيات المهنية وتحسين ظروف العمل وصرف المستحقات وتنفيذ الاتفاقات وتحسين الأوضاع البيئيّة (قابس). ولئن أكدت هذه المعطيات شيئا فهو بلا شكّ أن الحق في الشغل والصحة والتعليم والسكن والحماية الاجتماعية والبيئة السليمة جزء لا يتجزأ من منظومة حقوق المواطنة وأن العلاقة متينة بين الجانب السياسي منها والجانب الاقتصاد والاجتماعي والبيئي وأن من ينتهك الأولى فهو ينتهك الثانية والعكس بالعكس فدور القمع السياسي هو تكميم الأفواه وشل الحركة كي لا ينفضح



الاستغلال وتتم مواجهته. ومن هذا المنطلق فإن الحقوق السياسية والمدنية لا تعوّض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما لا يمكن الحديث عن تأجيل الحريات باسم الأولويات الاقتصادية. إذ لا تكتمل المواطنة الفعلية دون شروط تحفظ كرامة الإنسان، ولا تتحقق العدالة الاجتماعية بصورة فعلية في غياب حرية التنظيم والتعبير والاحتجاج والمحاسبة والمراقبة.

ولا يمكن الحديث عن الحقوق والحريات في تونس دون ربطها بأوضاع المهاجرين الجنوب صحراويين في بلادنا الذين يتعرضون منذ سنوات بإشارة واضحة من قيس سعيّد (خطاب فيفري 2023) لحملات عنصريّة مقيتة تكشف عن بشاعة الشعبوية الفاشية وتؤكّد أنّ الدفاع عن حقوق الإنسان لا يمكن أن يكون انتقائيًا، بل يجب أن يقوم على احترام الكرامة الإنسانية والمساواة أمام القانون، بعيدًا عن التمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الانتماء السياسي.

إنّ حماية السيادة الوطنية واحترام الالتزامات الحقوقية الدولية يلتقيان، في النهاية، عند هدف مشترك يتمثل في بناء دولة مستقلة وقوية بقانونها ومؤسساتها، لا بقدرتها على تقييد الحريات. فالدولة التي تحمي حقوق مواطنيها، وتضمن استقلال القضاء، وتتيح المجال للصحافة والمجتمع المدني، وتستجيب للمطالب الاجتماعية بالحوار والمساءلة، تعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم وتدعم قدرتهم على المشاركة في تقرير مستقبلهم.

وعليه، فإنّ الرهان المطروح أمام تونس لا يتمثل في الاختيار بين السيادة الوطنية وحقوق الإنسان، بل في بناء علاقة متوازنة ومتكاملة بينهما، قوامها استقلال القرار الوطني، واحترام القانون والمواثيق الدولية وحماية الحريات العامة والفردية، وتحقيق العدالة الاجتماعية. فاحترام حقوق الإنسان ليس تنازلًا عن السيادة، كما أنّ التمسك بالسيادة لا ينبغي أن يتحول إلى ذريعة لتقييد الحريات. إنّ السيادة الحقيقية تتجسد في قدرة الشعب على تقرير مصيره بحرية، وفي تمتّع كل مواطن بحقوقه وكرامته، وفي خضوع السلطة للمساءلة، وفي قيام دولة القانون الديمقراطيّة التي تحمي الجميع دون تمييز وهو ما لا يمكن تحقيقه في بلادنا دون وضع حدّ لنظام الاستبداد والتخلص من قاعدته الطبقية التي تؤبّده.

المراجع الأساسية:

• الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان: التقرير السنوي لسنة 2025.

• المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: تقرير المرصد الاجتماعي التونسي للثلاثي الرابع لسنة 2025.

• النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية 2026 منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، وفريدوم هاوس، التقارير المتعلقة بتونس.

عمار عمروسية

المسيرة الوطنية 17 أكتوبر:
الرسائل والآفاق

مازالت مسيرة 17 أكتوبر الجاري التي شهدتها العاصمة التونسية منطلقا لسجالات سياسية وإعلامية مكثفة على الأقلّ على الشبكات الاجتماعية وفي بعض الفضاءات والأطر المرتبطة بهذا الشكل أو ذاك بالشأن الوطني العام.

فالآراء والمواقف شديدة التباين وحتّى التناقض بمستويات تجاوزت ما كان يحدث خلال السنوات القليلة الماضية الأمر الذي يؤكد وجاهة النظر لتك الخطوة باعتبارها في حدود ما وجوانب معيّنة مغايرة لما سبقها من حركات احتجاجية وهو ما سنعمل على تناوله لاحقا في جانبين يتصلان بأمرين هما:

الرسائل

ما من شك في أنّ مسيرة 17 أكتوبر منظورا لها من زاوية موضوعية عامة ليست سوى فاصلة أو بالأصح حلقة من مسار طويل وعسير لحركة سياسية وحقوقية واجتماعية ضد المنظومة الديكتاتورية التي وضعت مجمل مكتسبات الثورة تحت أثقال مختلف أجهزتها الصلبة بهدف التصفية والوأد الذي بلغ درجات غير مسبوقة في أغلب المجالات وعلى الأخصّ في باب الحريات السياسية للأفراد والجماعات الأمر الذي حوّل البلاد إلى سجن كبير وجعل من الجميع تقريبا في حالة سراح مؤقت.

إن الاكتفاء بزاوية النظر المذكورة في محاولة تحديد جميع الحيثيات المرتبطة بالمسيرة الوطنية (17 أكتوبر) من شأنه أن يحجب الكثير من دلالات الحدث وإمكانيات تطوّره الإيجابي مستقبلا شريطة النجاح في توفير عدّة عناصر ضرورية لدفع تلك الديناميكية والارتقاء بها.

فالمسيرة جاءت بعد حوالي شهر من أوسع حملة اعتقالات طالت ناشطات ونشطاء مارسوا حقهم الطبيعي في التظاهر يوم 19سبتمبر وكان واضحا بأن السلطة أرادت الاشتغال على تحقيق ليس فقط مزيد نشر مشاعر الخوف وسط الجماهير وإنما فرض حصانة لرأس المنظومة (قيس سعيد) ووضعه من جديد خارج دوائر النقد والتشهير.

والمسيرة انتظمت بعد حملة مسعورة قادها أنصار الرئيس بسردية بالية وممجوجة قائمة على حبك الافتراءات والتشويهات والتهديدات بهدف الإرباك والتشويش على المنظمين والمشاركين فهم في عرف الديكتاتورية وأنصارها "خونة وعملاء"!!! وهم "مرتزقة يحركهم المال الأجنبي" الخ... من المزاعم.

ضمن هذه المناخات المرفقة بالتضييق على الولوج إلى "بطحاء الاتحاد" وجميع الشوارع والأنهج المؤدية لمسار المسيرة شقّت الأخيرة طريقها بحشود غفيرة ودرجة تنظيم محترمة أمكن لهما تقويض أسس السردية الشعبوية، فالاختلاف الإيديولوجي والسياسي وتعدّد المنظمات والجمعيات والأحزاب منح الحراك يومها زخما استثنائيا قياسا بما كان في السنوات القليلة الماضية وأبرز إلى السطح الهوّة السحيقة بين نخبة البلاد في مختلف المجالات والمنظومة الشعبوية التي تقتات من ضحالة الفكر والسياسة وتحافظ على وجودها بسطوة الأجهزة القمعية والقضاء المدّجن.

لقد انتصرت إرادة الحرية يومها على الحواجز الحديدية والهراوات البوليسية المتوثبة ومنحت تلك الجموع الوافدة من العاصمة والجهات الداخلية بما فيها الأكثر بعدا لشارع الثورة وغيره أرقى معاني التوق للتحرر من خلال مشهدية أعادت إلى الأذهان ألق تلك الميادين والساحات زمن عنفوان المسار الثوري، فالحضور وفق كبريات وسائل الإعلام العالمية كان بالآلاف والمضمون السياسي سواء المكتوب منه (يافطات، معلقات، رسوم...) أو المنطوق (شعارات، أهازيج، هتافات..) كانا على درجة عالية من الدقة والوضوح من جهة في إدانة سياسات الحكم الشعبوي ومن جهة أخرى في استعادة ملامح وأهداف مشروع الثورة التونسية المغدورة.

الآفاق أو ماذا بعد 17 أكتوبر

مثلما أسلف لقد نجحت المسيرة في تحقيق الكثير من أهدافها وأمكن لها تحقيق نقاط إيجابية على حساب عدّاد الديكتاتورية الذي لا يتحرك إلاّ نحو مزيد تجريف الحياة الفكرية والسياسية والحقوقية والثقافية بما يضمن الخضوع والاستسلام غير أنّ جميع تلك النقاط أو المكاسب تبقى ظرفية وقابلة للتلاشي إذا لم يرافقها وعي عميق لدى منظميها وداعميها بضرورة المسارعة إلى العمل الجادّ على مستويات مختلفة سياسية وتنظيمية وعملية من أجل تعزيز أسس العمل المشترك تحت سقف الحدّ الأدنى السياسي والاجتماعي والوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المرحلة الحالية مع الاستفادة من الدروس الأساسية لثورة 17ديسمبر2010.

14 جانفي 2011 وما أعقبها من عشرية كانت بمثابة الصراع المرير مع قوى الثورة المضادة.

فالخطوة التي تمّ قطعها يوم 17 أكتوبر من قبل 9منظمات وجمعيات زيادة عن الإسناد الحزبي الواسع كانت إضافة مميّزة لديناميك الحراك المجتمعي على الأقلّ من زاوية كسر حاجز الخوف وإعادة الأمل في قيم النضال والمقاومة القادرة على الوقوف في وجه صلف الديكتاتورية المرعوبة من تنامي الحراك الاجتماعي وتزايد بؤر التوتر والاحتقان.



كوثر الباجي

ما بعد 17 أكتوبر:

الشارع يستعيد زمام المبادرة

حين انسدل الستار عن السابع عشر من أكتوبر 2026، لم يكن ما تركته المسيرة في ذاكرة العاصمة مجرد حشدٍ ملأ شارع الحبيب بورقيبة، بل كان مشهداً تجاوزت دلالته حدود الحشد الذي ملأ الشارع. لقد كان نزولاً جماهيرياً لم يعرف له الشارع التونسي نظيراً منذ سنوات طويلة، وتحديداً منذ أن خفت صوت الشارع تحت وطأة التضييق والقمع، وتراجعت قدرة القوى الاجتماعية والسياسية على تحويل الغضب الشعبي إلى فعل جماعي منظم.

الحضور الطيفي: نسيج شعبي يرفض التجزئة

ما يُذهل في هذا النزول، قبل أي اعتبار آخر، هو بنيته التي لا تشبه التشكيلات المألوفة. فلم يكن الحاضرون وفداً من هنا وآخر من هناك، بل اجتمع في المكان والزمن نفسيهما طيف ديمقراطي تقدمي لم يسبق له مثيل: قيادات المنظمة الشغيلة التونسية وهيئات المجتمع المدني، نقابات المحامين والأطباء والصحفيين، وقوى المعارضة السياسية من مشارب شتى، وإلى جانبهم جمهور صمت طويلاً: أجراء القطاعين العام والخاص، وشباب أقصاه التعطيل عن العمل، ومواطنين حملوا هموم الغلاء والبطالة. وإنه لتداخل السياسي بالاجتماعي هو ما منح المسيرة ثقلها الراهن، وجعل منها فوق أن تكون تظاهرة عابرة، حدثاً تاريخياً أعاد ترتيب موازين القوى.

ولم تكن الشعارات التي غاصت بها الجادة أقل بلاغة من الحضور ذاته. فما جهرت به الحناجر في ذلك اليوم كان خلاصة سنوات من القهر مُكثَّفة في عبارات خالدة وهي شعارات تقول باختصار البليغ ما عجزت عنه البيانات المطوّلة: أن الوجع الذي يعيشه الناس ليس قدراً محتوماً، وأن منظومة الحكم ذات طبيعة طبقية رجعية لا تدافع إلا عن امتيازات قلةٍ محظية، وأن عداءَ الحاكم بأمره للحريات حوّل الوطن إلى زنزانة مفتوحة يُساق إليها بناتُ الشعب وأبناؤه لأتفه الأسباب: كلمةٌ قيلت، ورأيٌ عُبّر عنه، ومنشورٌ كُتب، أو مطلبٌ مشروع في شغلٍ وعيشٍ كريم.

شارع محاصر وإرادة لم تُحاصر

غير أن ما خرجت إليه الجماهير يومها لم يكن شارعاً مفتوحاً بل شارعاً محاصراً: سُدّت المداخل، ونُصبت الحواجز في كل صوب، ونشرت السلطة تعزيزات أمنية مهولة طوّقت مسار المسيرة من كل جانب. وكانت النتيجة المباشرة منع عدد كبير من المواطنات والمواطنين من الالتحاق بها والمشاركة فيها. رغم ذلك فقد اجتمع آلاف من المشاركين، نقلت بعض وسائل الإعلام أنهم تجاوزوا 6000 مشارك. فيظل الحجم الحقيقي للشحنة الشعبية أعظم بما لا يُقاس من عدد الحاضرين.

في المقابل، لم تمر هذه اللحظة التاريخية دون أن تكشف



السلطة عن وجهها الحقيقي، فهي في الظاهر أمنت المسيرة وسمحت بها، لتبيع إلى الخارج صورة بلدٍ تُصان فيه المسيرات وتصوير تونس على أنها فضاء للديمقراطية؛ وفي الباطن طوّقت العاصمة وغربلت الوصول إليها لضمان بقاء الحدث محصوراً في قياس يمكن تصغيره. ثم تكتمل الصورة بفعل السلطة وتسويقها: زعمت أن المشاركين «أنفار معدودة». لكن السلطة لا تدرك أن هذا الحصار المحكم هو أبلغ اعتراف برعبها من الشعب. فحين تضطر إلى تسويير العاصمة بأكملها خوفاً من بضعة آلاف، فهي تعترف ضمناً بأن شرعيتها مهشمة، وأن وجودها لا يستند إلى رضا الناس. لكن الحقيقة التي أسقطتها مسيرة 17 أكتوبر لا تقبل الالتفاف: أن النظام لا يستطيع أن يقوم على القمع وحده ولا على التسويق وحده؛ فحين يجوّع الناس ثم يتهمهم بالجوع، وحين يطوّق العاصمة ثم يدّعي أن الشارع فارغ، فإنه يصوغ بيديه الأزمة التي يزعم أنه يحاربها.

الطابع الطبقي: جوهر الأزمة وأدوات القمع

لفهم عمق ما حدث يوم 17 أكتوبر، يجب الغوص في البنية الاقتصادية والاجتماعية للسلطة الحالية، والتركيز على "الطابع الطبقي" لأزماتها. إن ما تعيشه تونس ليس مجرد أزمة حكم أو صراع على السلطة، بل هو أزمة نظام رأسمالي تابع، يخدم طبقة طفيلية متحالفة مع مصالح إمبريالية. لقد انكشفت عورة هذا النظام من خلال تطبيقه الأعمى لوصفات صندوق النقد الدولي، والتي شملت تجميد الأجور، ورفع الدعم عن المواد الأساسية، وتفكيك المؤسسات العمومية تمهيداً لخصخصتها وبيعها بأبخس الأثمان. وقد حاولت السلطة مراراً وتكراراً تغطية هذا النهب المنظم خلف يافطات أمنية وشعبوية زائفة، زاعمة أنها تحمي الوطن من المؤامرات الخارجية، لكنها في الحقيقة كانت تحمي جيوب اللصوص على حساب قوت الشعب.

إن "الطابع الطبقي" للسلطة الشعبوية الفاشية يتجلى بوضوح في طريقة إدارتها للصراع الاجتماعي؛ فهي لا تتردد في تجويع الطبقات الكادحة لحماية أرباح الأقلية، وتستخدم جهازها القمعي لسحق كل صوت يعترض على هذا النهب. السجون المكتظة بالعمال، والنشطاء، والشباب الذين طالبوا بحقهم في الشغل، والأحكام الجائرة من هنا ومن هناك بسبب منشور على مواقع التواصل، كلها شواهد على أن الدولة تحولت إلى أداة قمع طبقية. حيث يُسجن الفقير لأنه سرق رغيف خبز، ويُكافأ الفاسد لأنه نهب خيرات البلاد. إن محاربة هذا الاستبداد تتطلب بالضرورة وعياً طبقيّاً يدرك أن تحرير الإنسان التونسي لن يكتمل دون تحرير اقتصاده.

من ذاكرة النضال إلى إمكان التغيير

وليس هذا النزول، في حقيقته، حدثاً منفصلاً عن ذاكرة المكان. فالجادة التي احتشد فيها المتظاهرون يوم 17 أكتوبر هي ذاتها التي شهدت وقائع 26 جانفي 1978، وانتفاضة الخبز في 1984، وانطلقت منها شرارة ثورة الحرية والكرامة في ديسمبر 2010، إن تاريخ الشارع التونسي زاخرٌ بلحظات فارقة كان الحشدُ الجماهيري فيها صاحب الكلمة الفصل، وكلما خمدت الموجة عادت لتعلن من جديد حين يشتد الوجع ويشتد القمع. وما جرى يوم السبت الماضي ليس انقطاعاً عن هذا النسق بل استئنافٌ له.

هذه "لحظة الاستعادة" تعيد وصل الحاضر بالماضي، وتؤكد أن الشعب التونسي يملك القدرة على الانتفاض حين تصل الأمور إلى مرحلة اللاعودة.

يبقى السؤال الذي يفرض ذاته بإلحاح: هل تكتفي المعارضة بهذا الانتصار الرمزي وتنتظر ما بعده، أم تبني عليه بناءً يراكم المكاسب؟ إن مسيرة 17 أكتوبر، وقد كسرت سور الخوف وأعادت الشرعية إلى صاحبها الشرعي، تشكل لحظة مفصلية في استعادة التعبئة ضد السلطة الشعبوية وسياساتها. غير أن التاريخ يعلّمنا أن الاستبداد لا يُدحر بالمسيرات وحدها، بل بتراكم التصعيد المنضبط، وفي هذا السياق تبرز أهمية ما تملكه المنظمة الشغيلة اليوم: قرار إضراب عام ثبّته مؤتمرها الوطني الأخير وأكده المجلس الوطني الإداري في سبتمبر، وكلف المكتب التنفيذي بإعداد خطة تصعيد متدرجة بالتنسيق مع هيئة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

ورقة الإضراب العام ليست ورقة عرضية؛ لكن وجب النضال لتغيير جذري تكون فيه الثروة للمنتجين والقرار للكادحين.

وخلاصة الكلام أن 17 أكتوبر لم يكن مسيرة عابرة، بل إعلانٌ عن عودة الشارع إلى ميدانه، وعن أن سور الخوف بدأ ينهار درجةً درجة. لقد أجاب ذلك اليوم عن سؤال «هل سيتحرك الناس؟»، وبقي السؤال الأهم معلقاً في الأفق.

إن المعركة القادمة لن تحسم بالشعارات، بل بالإصرار على تصعيد النضال حتى تسقط منظومة الجوع والزنزانات، وينتزع الكادحون حقهم في حياة حرة وكريمة.

عمر الهمامي

لماذا يحتجّ الناس، وإلى متى يمكن تأجيل مطالبهم من دون أن تتّسع دائرة الغضب؟

لا يحتجّ الناس من فراغ، ولا تتراكم الاحتجاجات لأنّ الناس فقدوا صبرهم فحسب، بل لأنّ واقعًا كاملًا يدفعهم، يومًا بعد يوم، إلى الاصطدام بحدود لم تعد حياتهم قادرة على احتمالها. حين يصبح الأجر عاجزًا عن تأمين الضروريات، والبطالة قدرًا يهدّد مستقبل الشباب، والخدمات العمومية عبئًا إضافيًا على الفئات الشعبية، لا يعود السؤال لماذا يحتجّ الناس، بل لماذا تستمرّ السياسات التي تجعل الاحتجاج ضرورة متجدّدة؟

إنّ الغضب الاجتماعي ليس مجرّد انفعال عابر يمكن احتواؤه بخطاب رسمي أو وعد جديد. إنّه حصيلة تجارب يومية من التهميش وانعدام الأمان الاقتصادي والشعور بأنّ مصالح الأغلبية لا تحتلّ المكانة التي تستحقّها في القرارات العامة. وحين تتكرّر الأزمة نفسها، وتتكرّر معها الوعود نفسها، يصبح من حقّ الناس أن يتساءلوا عن جدوى منظومة كاملة تعجز عن تقديم إجابات ملموسة عن أبسط أسئلتهم.

لقد اعتادت السلطة، في كثير من الأحيان، التعامل مع المطالب الاجتماعية باعتبارها ملفّات قابلة للتأجيل، ومع الاحتجاج باعتباره اضطرابًا ينبغي احتواؤه. لكنّ هذا المنطق يتجاهل حقيقة أساسية: لا يمكن إسكات أسباب الغضب ما دامت الظروف التي أنتجته قائمة. فالعامل الذي يطالب بأجر عادل، والعاطل الذي يطالب بحقّه في الشغل، والمواطن الذي يدافع عن خدمات عمومية تحفظ كرامته، لا يحتاجون إلى مزيد من التطمينات بقدر ما يحتاجون إلى تغيير ملموس في واقعهم.

ومع استمرار المماطلة، تتجاوز المسألة حدود المطالب الجزئية لتطرح سؤالًا سياسيًا أعمق: هل تستطيع المنظومة القائمة معالجة الأزمات التي تتجدّد في ظلّ سياساتها، أم أنّ تجاوز هذه الأزمات يقتضي تغييرًا جذريًا في طريقة إدارة المجتمع والاقتصاد والسلطة؟

إنّ طرح هذا السؤال ليس دعوة إلى الفوضى، بل هو اعتراف بأنّ الإصلاحات الشكلية قد تفقد معناها حين لا تمسّ أسباب الأزمة. فالتغيير الحقيقي لا يُقاس بعدد الوعود ولا بتبديل الوجوه وحده، بل بمدى قدرة الناس على فرض أولوياتهم الاجتماعية، ومراقبة القرار السياسي، ومحاسبة المسؤولين، وإعادة توجيه الثروة والموارد نحو الحاجات الأساسية للأغلبية.

ومن هنا، يصبح تجاوز منظومة الحكم القائمة أفقًا سياسيًا يمكن أن تطرحه الحركة الشعبية حين تفقد تلك المنظومة ثقة قطاعات واسعة من المجتمع. لكنّ هذا الأفق لا يتحقّق بالشعارات وحدها، ولا بمجرد تراكم الغضب؛ بل يحتاج إلى تنظيم مستقلّ للعمال والشباب وسائر الفئات المتضرّرة، وإلى برنامج واضح يربط بين المطالب اليومية والتغيير السياسي، ويمنع استبدال سلطة بأخرى من دون تغيير السياسات والعلاقات التي أنتجت الأزمة.

إنّ وحدة النضالات الاجتماعية والسياسية تكتسب أهميتها من قدرتها على تحويل الاحتجاجات المتفرّقة إلى قوة جماعية واعية بمطالبها وأهدافها. فحين يلتقي النضال من أجل الأجر والشغل مع النضال من أجل الحريات والعدالة والمحاسبة، يصبح التغيير أكثر من ردّة فعل على أزمة آنية؛ يصبح مشروعًا لبناء نظام سياسي واجتماعي يضمن الحقوق، ويوسّع المشاركة الشعبية، ويجعل السلطة خاضعة للمساءلة.

ولا يمكن لأيّ تغيير أن يكتسب شرعيته من ادّعاء تمثيل الناس، بل من قدرتهم الفعلية على المشاركة في صنعه. لذلك، فإنّ التنظيم المستقلّ، والتضامن بين مختلف الفئات، والنضال الجماهيري السلمي، والتمسّك بالحريات العامة، ليست تفاصيل ثانوية، بل شروط أساسية حتى لا تتحوّل لحظة التغيير إلى مجرّد إعادة توزيع للمواقع داخل المنظومة نفسها.

إنّ الرهان اليوم ليس على انتظار مبادرة جديدة من سلطة تؤجّل المطالب، بل على قدرة المجتمع على تنظيم نفسه وفرض بديل ديمقراطي واجتماعي واضح. بديل يجعل الحقّ في الشغل والعيش الكريم والصحة والتعليم والحرية والمشاركة السياسية أساسًا للسياسات العامة، لا وعودًا مؤجّلة كلّما اشتدّت الأزمة.

إلى متى يمكن تأجيل مطالب الناس؟ لا يمكن تحديد اللحظة التي تتّسع فيها دائرة الغضب، لكنّ استمرار تجاهل المطالب يوسّع الهوّة بين المجتمع والسلطة، ويجعل مسألة التغيير السياسي أكثر إلحاحًا في نظر قطاعات قد تتّسع مع مرور الوقت.

إنّ إسقاط منظومة حكم لا يعني مجرّد تغيير الأشخاص في أعلى السلطة، بل يعني فتح الطريق أمام تغيير حقيقي في السياسات والمؤسسات وعلاقات القوة، على أساس الإرادة الشعبية والحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية.

فحين تعجز المنظومة عن الاستجابة للمطالب الأساسية، يصبح من حقّ الناس أن يطرحوا بديلًا عنها. وحين يتحوّل التأجيل إلى قاعدة، يصبح التغيير حقًّا سياسيًا مشروعًا. ليست المشكلة أنّ الناس يطالبون بالتغيير، بل أنّ واقعهم يطرح، بإلحاح متزايد، سؤال البديل: أيّ نظام نريد، ولمن تكون السلطة، ولصالح من تُدار الثروة؟



جيلاني الهمامي

قبل انطلاق التعداد الفلاحي الجديد:

العوائق والتحديات أمام شعار الأمن الغذائي

من المفروض أن يقع الإعلان موفّى شهر أكتوبر الجاري عن التراتيب التفصيلية لانطلاق التعداد الفلاحي الذي شرع في الاعداد له منذ السنة الماضية 2025 والذي يفترض أن تستكمل عمليات الإحصاء والإعلان عن نتائجه مع موفّى السنة الجارية.

هذا التعداد وهو الأول من نوعه سيمكّن، كما جاء حرفيا على موقع رئاسة الحكومة، من:

"وضع استراتيجيات قطاعية مبنية على أسس علمية.

تحسين حوكمة البرامج والمشاريع التنموية مما سيساهم في:

تحفيز الاستثمار وحسن توجيهه.

النهوض بالمستغلات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية.

مزيد تثمين الرصيد العقاري الفلاحي وترشيد استغلاله ليكون رافعة للتنمية الاقتصادية.

تطوير البرنامج الإحصائي لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

تعزيز استراتيجية الوزارة في رقمنة القطاع الفلاحي". [1]

وهو مشروع تبلغ تكلفته 5 ملايين دينار بتمويل من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو – FAO) لتغطية مصاريف:

– "اقتناء ونشر اللوحات الرقمية الذكية (Tablets) للأعوان الميدانيين لجمع البيانات وتحديد المستغلات جغرافياً.

– إنشاء وتطوير قاعدة البيانات الرقمية المسندة جغرافياً.

– الربط الشبكي الآمن لنقل المعطيات اليومية بالتعاون مع المشغل الوطني اتصالات تونس". [2]

نحو كشف حقائق فلاحتنا

قد يفضي هذا التعديد حقا إلى وضع قاعدة بيانات شاملة ومكتملة لجميع تفاصيل قطاع الفلاحة في بلادنا الذي كانت ولازالت الكثير من معطياته غامضة وغير معلومة لدى الرأي العام وحتى لدى النخبة والمهتمين بأخبار هذا القطاع.

تونس بلد زراعي في الأساس كان قطاع الفلاحة يتصدّر فيها كل الأنشطة الاقتصادية قبل أن يتراجع بحيث لم يعد يشغّل إلا 15 % فقط من اليد العاملة ولا يساهم إلا بـ 12% في الناتج الداخلي الخام.

وقد طال التدهور جميع جوانبه وبات مطمح تحقيق "الاكتفاء الغذائي" الذي يقع ترديده من زمان، مجرد شعار استحال مع تقدم الوقت إلى وهم لن يتحول إلى واقع. فتونس تعيش منذ سنوات عما ينتجه الآخرون من وراء البحار إذ تستورد ما يزيد عن 90% من حاجياتها من القمح اللين ونسبة كبيرة من القمح الصلب والشعير وما يقارب 200 ألف طن من الزيوت النباتية كما تستورد كميات من السكر واللحوم الحمراء والخضراوات (البطاطا والبقول الخ...) وبعض أصناف الغلال والفواكه الطازجة والجافة. وفي كلمة يكاد يقتات التونسي حصريا مما يأتيه من الخارج إلا في حالات استثنائية بالنسبة إلى بعض المنتوجات مثل التمور والقوارص وزيت الزيتون التي يقع تصدير الأساسي من صابة كل عام إلى الخارج لتوفير العملة الصعبة لخزينة الدولة.

هذا الوضع هو نتيجة طبيعية لتراجع الإنتاج الفلاحي المحلّي في كلّ المجالات تقريبا تحتَ تأثير جملة من العوامل والأسباب التي تظافرت فأدّت بفلاحتنا إلى أزمة هيكلية عميقة لم يتسن الخروج منها منذ سنوات طويلة. من أهمّ هذه الأسْباب السّياسات الفلاحية المعتمدة والتي لا يمكن أن تُنتجَ غير الواقع الذي أشرْنا إليه. وتَشمَلُ هذه السّياسات الجوانب العقارية والإنتاجية وطُرُق التّسيير والحوكمة وأنماط الاستغلال والتّسويق. وهي في أغلبها إن لم نقل كلُّها طرق وأساليب وأنماط تقليدية ظلّت الفلاحة في تونس تعاني منها بما حكم عليها أن تظل فلاحة متخلّفة غير منتجة agriculture extensive ومرتهنة بالعوامل المناخية وإكراهات السوق في الداخل والخارج.

فمزايا التعداد المزمع القيام به، في حالة ما إذا أجري على الوجه الأتمّ، أن يكشف بالتفاصيل الدقيقة معطيات قطاع الفلاحة في بلادنا وخاصة منها الثّغرات المتوارثة منذ عقود من الزّمن في مجال الملكية العقّارية والتّوجّهات الأساسية في الإنتاج والتخصّصات بحسب الظّروف الجغرافية والمناخية المحيطة. وممّا لا شك فيه أن المعالجات المطلوبة في هذا المستوى أو في مستويات الإرشاد الفلاحي وحماية نوعيات المشاتل وتطوير المردودية وتحسين الجودة وعقلنة التخصصات الإنتاجية من جهة إلى أخرى تحتاج أول ما تحتاج إلى قواعد بيانات صحيحة ودقيقة ومبوبة يمكن، على أساسها، إنجاز تقييمات صائبة وإعداد بدائل علمية قابلة للإنجاز والتحقيق.

غياب البحث العلمي

غياب البحث العلمي الفلاحي هو وجه من أوجه غياب الاستراتيجية الفلاحية لذلك تعاني هذه الواجهة (البحث العلمي الفلاحي) من الفوضى وتشتّت البرامج وتعدّد المجهودات والمبادرات دون رابط جامع أو تنسيق بين الهياكل المعنية سواء الحكومية المركزية أو القطاعية والهياكل المهنية (وزارة الفلاحة ووزارة التعليم العالي والمجامع المختصة واتحاد الفلاحين ومراكز البحث). وفي حالة الفوضى هذه تعمّقت القطيعة بين مؤسّسات البحث والجامعات والمستثمرين الفلاحيين خلافا لما يجري به العمل في بلدان أخرى معروفة بتطور الفلاحة عندها. ففي الكثير من البلدان تنخرط شركات الإنتاج وكبار المستثمرين الفلاحيين في المجهود البحثي سعيا وراء استنباط أساليب استغلال جديدة تساعد على بناء تجارب فلاحية جديدة منتجة ومربحة.

وفي هذه الفوضى أيضا يُعاني البحث العلمي الفلاحي من مشكلات التّمويل الذي بقي حتّى الآن مُقْتصرا على التّمويلات الأجنبية وخاصة الأوروبية التي لا تُرَاعي إلا مصالحها وأولوياتها الخاصّة على حساب مصالح الفلاحة في تونس وأولوياتها. هذا فيما لا تُسَاهم الدّولة وبقية المتداخلين المحليين في مجهود البحث العلمي عامّة والبحث الفلاحي تحديدا بشيء تقريبا لتوفير البنية الأساسية والتجهيزات والكفاءات اللازمة للبحث. وهو ما يفسّر قلّة عدد مؤسسات البحث واندثار البعض منها واضطرار الكثير من الكفاءات التونسية للهجرة إلى الخارج وخاصة إلى أوروبا.

أما القليل مما يقع إنتاجه من بحوث فقد ظلّ أغلبه في مستوى التّحصيل الأكاديمي ولم يَلْقَ طريقه إلى التّطبيق الميداني في مجالات إثراء مخزون المشاتل أو مقاومة شح المياه أو آثار الجفاف والتغيرات المناخية وغيرها من المجالات وذلك لأن نواة الإرشاد الفلاحي التي تمّ وضعها من قبل قد تلاشت وافتقد الفلاحون والمُزارعون التّونسيون حَلَقة الوصل التي كانت تُمَكّنهم من الاستفادة من حاصل البحوث والمعارف العلمية الهامة والكثيرة المتوفرة التي بقيت حبيسة المكاتب المغلقة أو عقول الكفاءات العاملة في حقل الفلاحة.

وغنيّ عن القول إنّه من دون سدّ هذه الثغرة أي من دون حسن ربط البحث العلمي الفلاحي بالفلاّح والعامل في حقل الزراعة ومن دون استيعاب الفلاحة في تونس منجزات العلم وتكنولوجيات الاستغلال الحديثة ستظل فلاحة متخلفة وتحت رحمة السّماء وستظل البلاد مضطرة إلى العيش عمّا يتم إنتاجه وراء البحار.

التعداد فرصة ولكن...

يُمثّل التّعْداد فرصة لإنجاز دراسة دقيقة لواقع الفلاحة في تونس وتوفير قواعد البيانات اللازمة لبلورة مشاريع وبدائل لتصحيح الوضع والمرور فعلا إلى تحقيق هدف الاكتفاء الغذائي. غير أنه ولكي يكون الأمر كذلك ثمّةَ جملة من الشروط التي لا بدّ منْها وتتعلّق أولا بطريقة إنجاز هذا المشروع وثانيا بالتعاطي مع ثماره. لذلك يبقى الأمر مرتبطا بمدى شمولية التعداد حقا لمسح كامل تفاصيل الفضاء الريفي والنشاط الفلاحي. وبحسب المعطيات المتوفرة فقد وفرت منظمة الأمم المتحدة للزراعة "الفاو" التمويلات والوسائل اللازمة (لوحات إلكترونية tablettes) لجمع المعطيات وتسجيلاها ما يبعث على الأمل في تحقيق عمل علمي شامل.

لكنّ استثمار نتائج هذا العمل لإصلاح أوضاع الفلاحة التونسية يبقى هو الهدف الأساسي من كل الأعمال الإحصائية وعمليات التّعداد الشّاملة أو الجزئية وهو ما لا أمل فيه في الحقيقة في ظل منظومة الحكم الحالية. فالقضية ليست مسألة معطيات أو تقنيات أو بحوث وإنما هي قضية خيارات مرتبطة بمصالح طبقية وبنمط إنتاج في الفلاحة كما في بقية قطاعات الإنتاج الأخرى (صناعة وخدمات) يقوم على الريع مندمج بالعولمة الرأسمالية من موقع التبعية إذ هو واقع تحت إملاءات الخارج تمويلا وإنتاجا وتسويقا. لذلك مهما كانت نتائج هذا التعداد دقيقة وعلمية فإنها لا تكفي لتغير في الواقع الشيء الكثير ما لم يقع معالجة أوضاع الفلاحة التونسية ضمن برنامج إصلاح زراعي شامل في إطار تغيير جذري للبنية الاقتصادية والاجتماعية الطبقية العامة ولمنظومة الحكم السياسية.

الهوامش :

1. أنظر الرابط التالي :

https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/683ecadb-639b-4707-95a5-0f36dfd5e551/content

2. نفس الرابط السابق.

ميساء الحمادي

كيف نقرأ "طوفان الأقصى" من المنطلق المقاوم وفي ضوء النتائج؟

تندرج أحداث السابع من أكتوبر 2023 ضمن مسار تاريخي طويل من الصراع بين المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين ونضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرّر واستعادة أرضه وتقرير مصيره. وقد أعادت هذه الأحداث طرح أسئلة جوهرية حول طبيعة المقاومة، وحدود الفعل العسكري، والعلاقة بين وسائل النضال وأهداف التحرّر الوطني. وتقتضي الإجابة عن هذه الأسئلة اعتماد منهج يتجاوز القراءة الظرفية للحدث، ويبحث في الشروط التاريخية والاقتصادية والسياسية التي أفضت إليه، وفي علاقات القوة التي تحكم الصراع. ومن هذا المنطلق، يعتبر السابع من أكتوبر لحظة ضمن مسار استعماري ممتدّ، تتداخل فيه السيطرة على الأرض مع إخضاع السكان والتحكّم في مواردهم وشروط حياتهم.

يقوم الاستعمار الاستيطاني على مشروع إحلالي يستهدف السيطرة على الأرض وإعادة تشكيل بنيتها السكانية والسياسية، بما يضمن استمرار الهيمنة وتوسّعها نحو مشروعها الاستيطاني الأكبر وهو إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط ومركزة أجهزتها لمزيد مراكمة ثرواتها على حساب الشعوب وحريتهم، وقد بيّن باتريك وولف، في دراساته حول الاستعمار الاستيطاني، أنّ البنية تتجدّد باستمرار، وتستمدّ منطقها من السعي إلى إزاحة السكان الأصليين وإضعاف حضورهم المادي والسياسي. وينطبق هذا التحليل على القضية الفلسطينية، حيث ارتبط التوسّع الاستيطاني بمصادرة الأراضي، وتهجير السكان، وتفتيت المجال الجغرافي، وفرض منظومة من القيود على الحركة والموارد والحياة الاقتصادية. وبهذا المعنى، يشكّل الاحتلال علاقة سيطرة متكاملة تتجاوز الوجود العسكري إلى إعادة تنظيم المجتمع الفلسطيني وفق حاجات المشروع الاستعماري.

ضمن هذه البنية، يمثّل قطاع غزة نموذجاً مكثّفاً لآثار الحصار طويل الأمد. فمنذ عام 2007، أدّت القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع والتجارة إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية للقطاع، وتعميق تبعيته للمساعدات الخارجية، وتضييق إمكانات تطوّره الاقتصادي المستقل. وقد أظهرت بيانات عام 2023 حجم الأزمة الاجتماعية؛ إذ قُدّر معدل الفقر بنحو 64% في منتصف السنة، وبلغت البطالة 46.4% خلال الربع الثاني، فيما اعتمدت نسبة واسعة من السكان على المساعدات الإنسانية. وتعكس هذه المؤشرات واقعاً تتراجع فيه قدرة المجتمع على الإنتاج وتوفير احتياجاته الأساسية، تحت وطأة القيود المفروضة على موارده وحركته واتصاله بالعالم الخارجي.

إن إضعاف القدرة الإنتاجية لمجتمع ما يحدّ من استقلاله المادي، ويزيد ارتباط بقائه بقوى تتحكّم في تدفّق السلع والموارد والمساعدات. وتصبح البطالة والفقر، في ظلّ هذه الظروف، جزءاً من أزمة بنيوية تتجاوز حدود الاختلال الاقتصادي العابر. فالسيادة الوطنية تظلّ منقوصة حين يُحرم المجتمع من السيطرة على أرضه وموارده، وتُقيّد قدرته على تطوير قواه المنتجة. لذلك، فإنّ تقدير كلفة أحداث السابع من أكتوبر يقتضي وضعها ضمن تاريخ أوسع من الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية التي رافقت استمرار الحصار والاحتلال. ويؤدي تجاهل هذا التاريخ إلى تصوير الوضع السابق للأحداث وكأنّه حالة استقرار، رغم ما كان ينطوي عليه من حرمان متراكم وانسداد سياسي.

وقد أظهرت التجربة الفلسطينية محدودية المسارات التي لم تقترن بإنهاء فعلي لبنية الاحتلال. فبعد اتفاقيات أوسلو، استمرّ التوسّع الاستيطاني، وبقيت قضايا السيادة والحدود والقدس واللاجئين معلّقة، فيما ظلّ الشعب الفلسطيني يواجه قيوداً تمسّ حياته اليومية وحقوقه الوطنية. وجاءت مسيرة العودة الكبرى سنة 2018 لتكشف حجم التناقض بين الاحتجاج الشعبي السلمي وسياسات الاحتلال؛ إذ وثّقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة مقتل 189 فلسطينياً وإصابة آلاف آخرين خلال الاحتجاجات على حدود قطاع غزة، وخلصت إلى وجود أسس معقولة للاعتقاد بأنّ بعض الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وتدلّ هذه التجربة على أنّ طبيعة الوسائل المستخدمة في النضال لا تحدّد وحدها استجابة القوة القائمة بالاحتلال، ما دامت موازين السيطرة تسمح لها بمواصلة سياساتها من دون معالجة المطالب الفلسطينية الجوهرية.

في هذا السياق، تبرز المقاومة باعتبارها استجابة تاريخية لعلاقة الهيمنة الاستعمارية. وقد تناول فرانتز فانون في كتابه «معذّبو الأرض» العنف الاستعماري بوصفه عنصراً مؤسّساً للنظام الاستعماري، الذي يفرض سلطته بالقوة ويعيد تشكيل حياة المجتمع المستعمَر وفق مصالحه. ويتيح هذا التحليل فهم العنف في سياقه التاريخي، من خلال النظر إلى علاقات السيطرة التي تنتجه وتعيد إنتاجه. فالمقاومة تنشأ في مواجهة واقع ينتزع الأرض والحقوق ويضيّق آفاق الحياة السياسية والاجتماعية، ويظلّ فهمها ناقصاً متى جرى فصلها عن هذا الواقع.

ويكتسب حقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال أساسه من حقّ الشعوب في التحرّر وتقرير المصير. وقد أكّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها 37/43 الصادر سنة 1982، شرعية نضال الشعوب من أجل الاستقلال والتحرّر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاحتلال الأجنبي، بما في ذلك الكفاح المسلح. كما تناول البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، في المادة الأولى، الفقرة الرابعة، النزاعات المسلحة التي تناضل فيها الشعوب ضدّ السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية في إطار ممارسة حقّها في تقرير المصير. وفي رأيها الاستشاري الصادر في 19 يوليو 2024، أكّدت محكمة العدل الدولية عدم قانونية استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وما يترتّب على ذلك من التزامات قانونية.

ويكشف هذا الإطار أنّ شرعية المقاومة ترتبط بحقّ الشعب الواقع تحت الاحتلال في إنهاء السيطرة المفروضة عليه، وهو حقّ لا يتوقف على امتلاك القوة العسكرية المكافئة لقوة الاحتلال. فاشتراط التكافؤ العسكري قبل الاعتراف بحقّ المقاومة يجعل الشعوب المستعمَرة رهينة لموازين القوى التي فرضها المستعمِر نفسه. وقد بيّنت تجارب التحرّر الوطني في الجزائر وفيتنام وجنوب أفريقيا أنّ مقاومة الهيمنة اتخذت أشكالاً متعدّدة، جمعت بين الكفاح المسلح والتنظيم السياسي والتعبئة الشعبية والتحرّك الدبلوماسي. وتختلف هذه التجارب في ظروفها ونتائجها، غير أنّها تؤكّد أهمية فهم التحرّر بوصفه سيرورة تاريخية تتداخل فيها أدوات النضال، وتتحدّد فاعليتها وفق الظروف الموضوعية والقدرة على تنظيم القوى الاجتماعية.

وقد مثّلت أحداث السابع من أكتوبر لحظة كسرت، على المستوى السياسي، افتراض إمكان احتواء القضية الفلسطينية داخل ترتيبات أمنية واقتصادية وإقليمية تتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية. فقد قُتل نحو 1200 شخص في الجانب الإسرائيلي، معظمهم من المستوطنين، واحتُجز نحو 250 رهينة، أعقب ذلك هجوم عسكري إسرائيلي واسع على قطاع غزة، خلّف دماراً هائلاً في المساكن والمنشآت الصحية والتعليمية والبنية التحتية، وعمّق الكارثة الإنسانية. وأعادت الأحداث القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الدولي، وكشفت عجز مشاريع التطبيع عن إزالة جذور الصراع أو فرض تسوية تتجاوز مسألة الاحتلال وحقّ تقرير المصير.

إنّ جوهر القضية الفلسطينية، يتجاوز السؤال عن كلفة المواجهة في لحظة بعينها إلى البحث في كلفة استمرار البنية الاستعمارية نفسها. فالاحتلال يعيد إنتاج شروط الصراع عبر السيطرة على الأرض والموارد والحركة والحياة الاقتصادية، ويحوّل غياب السيادة إلى واقع يومي يمسّ المجتمع بأسره. وفي مواجهة هذه البنية، تمثّل المقاومة تعبيراً عن حقّ الشعب في رفض الإخضاع والسعي إلى التحرّر، بينما تتحدّد آفاقها التاريخية بقدرتها على بناء تنظيم سياسي وجماهيري، وتطوير استراتيجية تراكمية، وصيانة المجتمع الذي يحمل مشروع الاستقلال.

وعليه، فإنّ أحداث السابع من أكتوبر لا تُفهم على نحو سليم خارج تاريخ الاستعمار الاستيطاني والحصار وفشل التسويات في إنهاء الاحتلال وهي الحتمية واجبة الوقوع إذ أنه لا سبيل للتحرر دون مقاومة مسلحة تعيد الواقع الفلسطيني للصدارة وتهشم كل خطب الرجل الأبيض البالية حول حقوق الإنسان وتكون شرارة استكمال مسار التحرر..

وليد المرداسي

انكسار الإملاءات والولادة الاستراتيجية لليمن المقاوم

تجاوزت الحرب اليمنية السعودية مربعاتها التقليدية، ولم تعد حسابات الميدان خاضعة لمعادلات الرد بالمثل أو السقوف المحكومة بقواعد الاشتباك السابقة كالمطار بالمطار أو الحصار بالحصار، بل إننا أمام انعطافة استراتيجية حادة حوّلت المواجهة إلى حرب وجودية مفتوحة، تفرض فيها التطورات العسكرية الأخيرة تكتيكات غير مسبوقة تضع المحور اليمني المقاوم في موضع المبادر القادر على نقل كلفة الحرب إلى العمق للطرف الآخر، ومخلّفة واقعاً جيوسياسياً جديداً يتجاوز القدرة الإقليمية على الاحتواء؛ وهذا التحول يفرض جملة من التساؤلات حول طبيعة المنعرجات العسكرية والأمنية التي نقلت المعركة من مرحلة الدفاع التقليدي إلى استراتيجية الهجوم الوجودي الشامل، ومدى قدرة هذه القواعد المبتكرة على إحداث انزلاقات غير محسوبة في المشهد الإقليمي وسط خيارات محدودة للطرف السعودي للرد دون السقوط في دوامة استنزاف تقوض أمنه القومي، وصولاً إلى كيفية انعكاس هذا التطور الميداني الجديد على مسارات التفاوض السياسي، وهل باتت القوى الدولية مجبرة على الاعتراف بالمعادلة اليمنية الجديدة كأمر واقع لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات إقليمية قادمة.

من معادلات الردع التقليدية الى نقل كلفة الحرب إلى العمق السعودي

في السنوات الأولى للصراع، تحركت الآلة العسكرية اليمنية ضمن ما يمكن تسميته "الدفاع الموضعي والرد المتناسب"؛ وهي مرحلة كانت ضرورية لامتصاص الصدمات وبناء الترسانة تحت ظروف الحصار الخانق، غير أن المنعرج الحالي يكمن في تجاوز استراتيجية (المطار بالمطار) التي كانت تعتمد على إيجاد توازن تكتيكي ميداني، نحو استراتيجية ما يمكن لنا تسميته اليوم بأفق حرب «وجودية وشاملة".

هذا التحول المكثف الأخير يعيد صياغة مفهوم "الهدف العسكري"؛ فلم يعد الهدف نقطة تجمع على الحدود أو قاعدة جوية يمكن ترميمها، بل أصبح المستهدف هو "العصب الحيوي" الذي تنهض عليه البنية السياسية والاقتصادية للطرف الآخر. عندما تنتقل كلفة الحرب إلى المراكز الحيوية لمدن العصب الاقتصادي و السياسي للطرف السعودي، فإن اليمن لا يضرب أهدافاً مادية فحسب، بل يضرب "النموذج الاستقراري" الذي تسوّق له قوى العدوان لجذب الرساميل والاستثمارات العالمية بمنطقة شرق الأوسط، وعليه فإن هذا التحول ينقل المعركة من صراع على حدود جغرافية إلى صراع على البقاء البنيوي الاقتصادي و السياسي للطرف الآخر، مما يجعل الاستمرار في الحرب انتحاراً بطيئاً للجانب السعودي .

الانزلاقات المحتملة وضيق الخيارات الدفاعية

إن هذا التحول النوعي والمبتكر من قبل المحور اليمني يفرض تساؤلات حرجة حول مدى حساسية هذه القواعد الجديدة للحرب على إحداث انزلاقات غير محسوبة في المشهد الإقليمي، حيث إن الطرف السعودي يجد نفسه اليوم محاصراً في مأزق ما يشبه لعبة " الشطرنج"؛ ففي كل نقلة يختارها الجانب السعودي تحمل في طياتها كلفة استراتيجية باهظة. فالخيارات المتاحة للرد باتت ضيقة للغاية ومحكومة بـ معادلة مغشوشة ، فصحيح ظاهرها قوة عسكرية ولكن في جوهرها هو العجز الاسترتيجي ؛ فإقدام السعودية على أي مغامرة تصعيدية كبرى لن يعني كسر الإرادة اليمنية المحصنة جغرافياً وبشرياً، بل سيعني فتح الباب أمام "دوامة استنزاف" تقوض ما تبقى من أمنه القومي.

لقد أثبت التكتيك اليمني قدرة فائقة على "إدارة حافة الهاوية"، حيث يتم دفع الخصم إلى إدراك أن كلفة المغامرة العسكرية أكبر بكثير من كلفة الإذعان السياسي. هذا العجز الإقليمي عن الاحتواء ناتج عن كون القوة اليمنية لم تعد مجرد فصيل ميليشياتي مسلح كما يروج له، بل غدت بنية ممتدة تلتحم مع جغرافيتها وتتحرك كجزء عضوي لا يتجزأ من جبهة إقليمية أوسع تمتد من طهران إلى بيروت والقدس، صعوداً إلى خطوط الملاحة الدولية.

الجغرافيا اليمنية المقاومة وخنق الممرات الدولية

لا يمكن قراءة هذا المنعرج بمعزل عن تحول اليمن إلى لاعب مباشر في معادلة الأمن القومي العالمي وحركة التجارة الدولية. إن إسقاط السقوف التقليدية للاشتباك تُرجم عملياً في فرض الإرادة اليمنية على مضيق باب المندب والبحر الأحمر، فلم تعد القوى الاستعمارية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، قادرة على حماية مصالحها أو فرض إملاءاتها عبر البوارج والأساطيل التي باتت هي نفسها أهدافاً محتملة في بنك الأهداف اليمني.

لقد ربطت صنعاء استقرار الملاحة الدولية بملفات وجودية ترتبط بكرامة الأمة وقضاياها المركزية، مما يعني أن الجغرافيا اليمنية انتقلت من موضع "التأثر" بالسياسات الدولية إلى موضع "التأثير" في أسواق الطاقة العالمية وسلاسل التوريد. هذا الربط الذكي والجريء يمثل ذروة الهجوم الوجودي الشامل، حيث غدت الصواريخ والمسيرات اليمنية تعيد تشكيل مفاهيم القانون الدولي والبحار بفرض أمر واقع عجزت عن مواجهته أعتى المنظومات الدفاعية الغربية.

طاولة التفاوض وفرض "الأمر الواقع"

يقودنا هذا التطور الميداني الجديد مباشرة إلى التساؤل حول مسارات التفاوض السياسي المستقبلي، حيث إن القواعد القديمة للتفاوض، والتي كانت تحاول تصوير الطرف اليمني كـ "سلطة أمر واقع محلي" تبحث عن اعتراف أو رواتب ومساعدات إنسانية، قد دُفنت إلى غير رجعة، فالمفاوض اليمني اليوم يستند إلى ترسانة مستجدة من الردع تمنحه القدرة على فرض الشروط من موقع الند القوي والمبادر.

وباتت القوى الدولية، بقطبيتها التقليدية والمتشكلة حديثاً، مجبرة على الاعتراف بالمعادلة اليمنية الجديدة كأمر واقع لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات إقليمية قادمة ، حيث لم يعد بإمكان أي مشروع استقراري في الشرق الأوسط أو بالجزيرة العربية أن يمر دون توقيع صنعاء ورضاها؛ فالأمن الإقليمي لم يعد سلعة تشتريها الأموال، بل معادلة تصيغها دماء المقاومة وبنادقهم. إن القفز فوق هذه الحقيقة الجيوسياسية الجديدة لن يؤدي إلا إلى تعميق المأزق الخانق لقوى العدوان، ودفع المنطقة نحو منعرجات قد تطيح بعروش وأنظمة طالما اعتقدت أن أمريكا قادرة على حمايتها من غضب الشعوب المنطقة.

إن هذا التحول النوعي يضعنا أمام حقيقة واحدة ، وهي إن المواجهة تجاوزت تكتيكات المناورة التقليدية لتصبح معركة فرض إرادة واعتراف بالواقع الجديد ، ولاسيما بنقل صنعاء كلفة الحرب إلى عمق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للداخل السعودي، فاستطاعت محاصرتها في مأزق حقيقي؛ حيث تغدو مواصلة التصعيد استنزافاً قاتلاً، والتراجع عنه إقراراً بالهزيمة وتبعاتها الاستراتيجية.

هذا الربط الصارم بين أمن الممرات المائية وقضايا الأمة الوجودية، نقل اليمن من مساحة التأثر بالسياسات الدولية إلى موقع التأثير المباشر في حركة التجارة العالمية. واليوم، يقف العالم أمام معادلة أمنية جديدة تثبت أن اليمن ليس ملفاً ثانوياً يُدار بالوصاية أو التسويات الجزئية، بل شريك رئيسي يقود دفة الاستقرار الإقليمي. من الآن فصاعداً، لن يمر أي مشروع في المنطقة دون توقيع صنعاء؛ فقد انتهى زمن الإملاءات والرهان على الحماية الخارجية، وعادت الكلمة الفصل لأصحاب الأرض وبداية إعلان عن ولادة يمن استراتيجي سعيد بتزعمه لمحور المقاومة .



نور الدرعي

تشي جيفارا بعد تسعة وخمسين عامًا: ثائرٌ مازال حاضرا بيننا

في التاسع من أكتوبر 1967، أُسدل الستار على حياة إرنستو تشي جيفارا في قرية لا هيغيرا البوليفية، بعدما وقع أسيرًا في يد الجيش البوليفي. تسعة وخمسون عامًا مرّت على إعدامه. لكن الرجل الذي ظنّ قاتلوه أن رصاصةً قادرة على وضع حدّ لحكايته مازال حاضرًا كنجمٍ ثوريّ لامعٍ في الذاكرة السياسية والثقافية العالمية.

غير أن حضوره في اليومي الروتيني العادي على غرار اللحظات الثورية حين تحتدّ التناقضات وتترجمُ لأفعال أيًّا كانت، يتجاوز مجرّد الحديث عن سيرته ونضالاته إلى تأمل في العلاقة المعقدة بين الفكرة وصاحبها، وبين الثورة والرمز الذي تخلّفه، وبين الذاكرة التاريخية والسوق التي تستطيع تحويل أكثر رموز التمرّد راديكاليةً إلى سلعة. فالرجل الذي واجه نظامًا اقتصاديًا قائمًا على التنافس والربح الفردي والسلعنة بكلّ أبعادها أصبح بدوره وجها يُباع ويُشترى،

فهل نكتفي بترديد اسمه في لحظات الحماسة الثورية، أم نقرأ تجربته بما لها وما عليها، ونتعلّم من اختياراته وانتصاراته وإخفاقاته؟

تشي ما وراء الصورة

إن إحياء الذاكرة الجمعية لسيرة الطبيب الأرجنتيني الذي ترك مسارًا مهنيًا تقليديًا وانخرط في النضال الثوري أمر ضروري لفهم الرمز الذي صنعه تشي لنفسه ومحاولات آلات الدعاية الإمبريالية لتسويقه وتفريغه من قيمته النضالية.

وُلد إرنستو جيفارا دي لا سيرنا في مدينة روساريو بالأرجنتين في 14 يونيو 1928، ودرس الطب في جامعة بوينس آيرس، حيث تخرّج سنة 1953. غير أن رحلاته في أمريكا اللاتينية، ولا سيما رحلته عبر القارة سنة 1952، أتاحت له عبر الاحتكاك المباشر بالفئات الشعبية معاينة أوضاع اجتماعية كارثيّة تركت أثرًا عميقًا في داخله، لقد عاين الفقر والمرض، والتفاوت في توزيع الثروة، وأوضاع العمال والفلاحين المحرومين من شروط العيش الكريم، لقد لامس معاناتهم وقهرهم مباشرة مما أثار حنقهُ وحقدهُ وأسهم بشكل مباشر في تشكيل وعيه السياسي.

تحوّل تشي بالفعل إلى أحد أبرز رموز الكفاح الثوري المسلح في القرن العشرين، لكن مساره لم يكن مجرد انتقال عاطفي من التعاطف مع المظلومين إلى حمل السلاح. فقد ارتبطت قناعاته الثورية بقراءة ماديّة للصراع الطّبقيّ، وبيقين تامّ بأنّ التفاوت الاقتصادي والاستغلال والتبعية السياسية ليست ظواهر معزولة، بل نتائج لبنية حتميّة للنظام الرأسماليّ الإمبرياليّ ومن هنا تبرز جدلية الفكر والممارسة في تجربته. فالإيمان بالعدالة الاجتماعية و بنصرة الطبقة العاملة لم يكن موقفًا وجدانيًا أو خطابًا أخلاقيًا معزولا بل تحوّل عنده إلى التزام عملي يوميّ يوجّه اختياراته والمسار الذي اتخذه.

ثم جاءت إقامته في غواتيمالا، حيث شهد سنة 1954 الإطاحة بحكومة الرئيس جاكوبو أربينز، في انقلاب حظي بدعم أمريكي حاسم عبر وكالة الاستخبارات المركزية ومن هناك انتقل إلى المكسيك، حيث التقى فيدل كاسترو سنة 1955، وانضمّ إلى الحركة التي كانت تستعد لمواجهة نظام فولخينسيو باتيستا في كوبا.

وفي ديسمبر 1956، وصل تشي إلى كوبا على متن اليخت «غرانما» مع مجموعة من الثوار، قبل أن يشارك في الكفاح المسلح في جبال السييرا مايسترا. ومع تطور الثورة، أصبح أحد أبرز قادتها، إلى جانب شخصيات وقوى كوبية أخرى ساهمت في إسقاط نظام باتيستا. وفي يناير 1959، انتصرت الثورة الكوبية، لتبدأ مرحلة جديدة انتقل فيها تشي من موقع المقاتل إلى موقع المسؤولية السياسية والاقتصادية.

بعد انتصار الثورة الكوبية، تولّى تشي مسؤوليات رسمية، من بينها إدارة البنك الوطني ووزارة الصناعة، وشارك في صياغة السّياسات الاقتصادية للدولة الجديدة. وهنا بالذات تبرزُ طينة تشي المختلفة عن غيرهِ فلم يكتفِ بممارسة الأدوار السياسية والإدارية البيروقراطية الموكلة إليه والتحق بالعمل الميداني كتفًا بكتفٍ مع عمال القصب السكري وعمّال البناء ليكون بذلك مثالا للتضامن والعمل الجماعي والالتحام الكلي بالطبقة التي يدافع عن مصالحها.

إن الحس الأممي لجيفارا المناهض للإمبريالية أينما غرست أنيابها دفعه للبحث عن امتداد للثورة خارج الحدود الكوبية فغادر تاركا مناصبه الرسمية، وشارك في محاولة ثورية في الكونغو سنة 1965، ثم توجّه إلى بوليفيا سنة 1966، حيث قاد حركة مسلحة انتهت بهزيمتها وأسره وإعدامه.

غير أن هذه المحطة تطرح بدورها سؤالًا جوهريًا، هل تكفي صلابة القناعة واستعداد الفرد للتضحية حتى ينجح المشروع الذي يحمله؟ أم أن تغيير الواقع يقتضي أيضًا فهمًا دقيقًا للمجتمع، وتنظيمًا سياسيًا قادرًا على بناء القوة الجماعية؟

الإنصاف التاريخي يقتضي ألّا نختزل تجربة جيفارا في صورة مناضل مثالي لا يعرف التناقض ولا تشوب مسيرته بعض الأخطاء النظرية والسياسية والتكتيكية، فمثل هذا التسليم يمنعنا من استخلاص الحكم من تجربة المناضل والتعلم من النقائص.

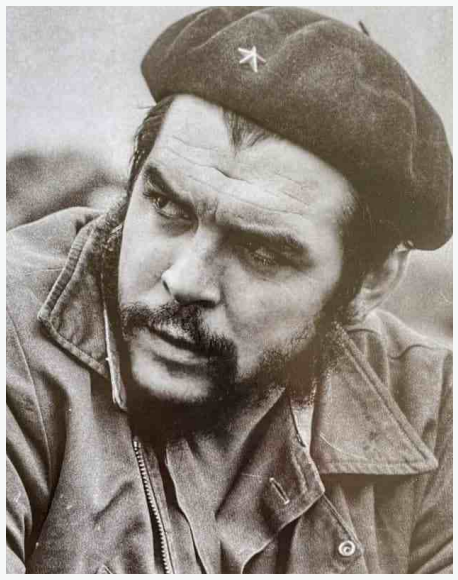
هل تقتلته الرصاصة أم السّلعنة؟

في الثامن من أكتوبر 1967، أُسر تشي جيفارا عقب مواجهة مع القوات البوليفية في منطقة كيبرا دايل يورو، بعد أن أُصيب خلال الاشتباك. وفي اليوم التالي، أُعدم في لا هيغيرا بأمر من القيادة العسكرية البوليفية. وتؤكد وثائق أمريكية رُفعت عنها السرية أن القوات التي أسرته تلقت أمرًا بقتله، كما توثّق دور الولايات المتحدة في تدريب القوات البوليفية ومساندتها في مواجهة الحركة المسلحة.

كانت عملية الإعدام محاولةً لوضع حدّ لمسار ثوري بات يشكّل مصدر قلق للسلطات البوليفية وحلفائها. لكنها لم تنه حضور جيفارا في التاريخ بل أسهم مقتله في تعزيز صورته بوصفه رمزًا للتضحية الثورية ومقاومة الهيمنة فالرصاصُ يمكن أن يوقف قلبًا لكنهُ غيرُ قادر البتّة على إيقاف شرارة الثورة، ان ما يقتل حقًّا هو محاولات الطمس والتسليع والإفراغ من المعنى الذي سعى له النظام منذُ وفاة تشي وإلى اليوم.

تحولت الصورة التي التقطها المصوّر الكوبي ألبرتو كوردا المعروفة باسم «المقاتل البطولي "(Guerrillero Heroico)" بعد مقتل جيفارا سنة 1967 إلى أكثر الصور السياسية استنساخًا وتداولًا في العالم.

انتقلت الصورة من الصحف والملصقات السياسية إلى جدران المدن ومدرّجات كرة القدم، ثم إلى الملابس والأكواب والإعلانات وسائر المنتجات التجارية. وهكذا انفصلت، في كثير من استعمالاتها، عن السياق التاريخي الذي أنتجها، لتصبح علامة بصرية يمكن استهلاكها بمعزل عن معرفة صاحبها أو فهم مشروعه. فالملايين يعرفون وجه تشي، لكن كم منهم قرأ مذكّراته أو اطّلع على كتاباته السياسية؟ وكم منهم يعرف تفاصيل تجربته الكوبية والكونغولية والبوليفية، أو يحاول فهم الأسئلة التي طرحها بشأن الفقر والاستغلال والعدالة الاجتماعية؟ وكم منهم يتعامل مع صورته بوصفها مدخلًا إلى التفكير في العالم، لا مجرد إشارة جاهزة إلى التمرّد؟



إن المشكلة ليست في الصورة ذاتها، ولا في مجرد تداولها، بل في انفصالها عن مضمونها. فالصورة التي نشأت في سياق ثوري يمكن أن تتحول، داخل السوق، إلى منتج لا يختلف في طريقة بيعه وتسويقه عن سائر المنتجات. ويستطيع النظام الاقتصادي الذي يعارضه الرمز أن يستوعب صورته، ويحوّلها إلى مصدر للربح، من دون أن يضطر إلى تبنّي الأفكار التي حملها صاحبها.

بهذا المعنى، تنتجُ الرأسمالية نسخة منزوعة المضمون منه، عبر تحويل الأفكار إلى علامات قابلة للاستهلاك، وفصلها عن الأسئلة الاجتماعية والسياسية التي منحتها معناها حتى تصيّرهُ وجهاً مألوفًا بلا تاريخ، وشعارًا بلا مشروع، وتمردًا يتحول إلى موضة لا تتطلب من صاحبها تغييرًا في أفكاره أو ممارساته. وهنا تصبح السلعنة شكلًا من أشكال تفريغ الرموز من محتواها السياسي يُحتفظ بمظهرها ويُستبعد مبادئها وممارساتها.

لكن لا ينبغي أيضًا افتراض أنّ كل استعمال تجاري للصورة يلغي بالضرورة دلالتها السياسية الرّاديكالية، فالمعاني تختلف باختلاف السياقات، وقد تظل الصورة مدخلًا إلى الاهتمام بالتاريخ أو التعبير عن موقف احتجاجي.

رفاقه ورفيقاته في العالم: كيف نحفظ العهد؟

كيف نعيد إلى رمزية جيفارا معناها السياسي والاجتماعي؟

إن الوفاء لأي تجربة تحررية يقتضي الجمع بين التمسك بالقيم الثوريّة والنقد اللازم للتجربة والوقوف على نقائصها وليس بتقديس الشخصية، ولا بتحويل حياتها إلى سيرة خالية من الأخطاء، ولا بالاكتفاء بتعليق الصور على

منذر خلفاوي

الجدران وعلى مواقع التواصل الاجتماعي. الحريّ بنا أن نُعيد فتح الأسئلة التي طرحها مشروعه كيف نثورُ وكيف ننتصرُ للكادحين؟ وما الشروط التي تجعل التضامن بين المقهورين ممارسةً فعلية لا مجرد شعار؟

إذا كانت تجربة جيفارا تحمل دروسًا تتجاوز حدود زمانها ومكانها، فإن أوّلها أنّ التغيير الحقيقي لا يتحقق بمجرد إعلان النوايا، بل يتطلب المراكمة والعمل والتّنظيم والالتزام. فالأحداث التاريخية الكبرى لا تنشأ عادة من فعل منفرد، وإنّما من قدرة القوى الثوريّة على بناء أدوات جماعية للتغيير فعّالة تربطُ رؤيتها للتحرّر بأساليب نضالية تختلف حسب السياقات.

لقد أثبت انتصار الثورة الكوبيّة أنّ الأنظمة السياسية ليست عصيّة على إرادة الثوار، كما أثبت أنّه لا يوجدُ وصفةٌ واحدة للثورات والإطاحة بالأنظمة الاستبدادية. فالتجارب الثورية لا تُنقل آليًا من بلد إلى آخر، وهذا ما تكشفه تجربة جيفارا في بوليفيا. فقد واجهت حركته عزلة متزايدة، وضعفًا في التّجنيد المحليّ، وتوترًا مع الحزب الشيوعي البوليفي، فضلًا عن صعوبات تنظيمية واستراتيجية أخرى. كما أنّ المجموعة المسلّحة لم تتمكّن من بناء قاعدة شعبية واسعة تساندها ولم تتمكن من إقامة روابط سياسية واجتماعية متينة مع الفئات التي أرادت الدفاع عنها، فالرغبة في تحرير شعب لا تعوّض معرفة واقعه، لا بدّ من فهم طبيعة المجتمع، والإنصات إلى حاجات الناس وتطلعاتهم، وبناء تنظيم يتيح لهم المشاركة الفعلية في تحديد أهدافهم ووسائل نضالهم. فالطبقات والفئات الاجتماعية يجب إلى أن تكون في قلب الفعل السياسي لتنظيم نضالها وصياغة مشروعها. وحين تنفصل الحركة السياسية عن المجتمع الذي تزعم تمثيله، يمكن أن تتحول، حتى مع نبل أهدافها المعلنة، إلى مشروع مفروض من الخارج بدل أن تكون تعبيرًا عن إرادة جماعية متجذرة.

وإذا أردنا أن نستخلص من تجربة جيفارا ما يمكن أن يظل حيًا، فإن الأمر يتعلق بالتضامن مع المقهورين، ورفض اللامساواة، وربط الأفكار بالممارسة، والاستعداد لمراجعة الخيارات عندما تكشف التجربة حدودها. كما يتعلق بالإيمان بأن التغيير لا يصنعه الأفراد المنعزلون، بل العمل الجماعي والتنظيم والمعرفة والقدرة على بناء بدائل اجتماعية وسياسية قابلة للحياة.

إلى أين تتجه الحرب؟

تداعيات الاتفاق الأمريكي الروسي على الحرب في أوكرانيا

تتواصل الحرب الروسية الأوكرانية منذ قرابة الخمس سنوات في إطار الصراع بين القوى الامبريالية المتنافسة من أجل الاستحواذ على الأسواق ومناطق النفوذ وقد ذهب ضحيتها أكثر من مليوني نسمة بين قتيل وجريح ومفقود من بين العسكريين والمدنيين من الشعبين.

في بداية الحرب، راهنت الولايات المتحدة وحلفاؤها على أن العقوبات المُشددة، إلى جانب الخسائر العسكرية، ستُقيِّد قدرة موسكو على مواصلة القتال. فقد جُمِّدَت أصول روسية في الخارج، وفُرِضَت قيود على صادرات التكنولوجيا، وانسحبت شركات غربية من روسيا الخ.

ومع مجيء ترامب للحكم انتقد كثيرا حجم الأموال والأسلحة التي قدمتها الولايات المتحدة لأوكرانيا وأكد قدرته على إنهاء الحرب دون جدوى، والى حد اليوم حيث أثبتت كل الافتراضات خطأها.

وبعد أن تراجعت أولوية الملف الأوكراني في واشنطن لأشهر مع انشغال الإدارة الأمريكية بالحرب على إيران، عادت التحركات الدبلوماسية إلى الواجهة في سبتمبر/أيلول 2026 وأعلن ترامب "هدنة للطاقة" بشكل منفرد مع موسكو دون الرجوع لأوكرانيا، وطالب علنا بتغيير القيادة في كييف ما دفع عديد المتابعين للشأن الدولي الى وضع احتمال وقف الحرب بين روسيا وحلف الناتو وإيجاد تسوية عبر التفاوض بحكم استنزاف طاقة الأطراف المتداخلة وارتفاع كلفة الحرب، وبالأخص بعد تخفيف العقوبات وإعادة فتح الأسواق إثر التفاهم الاقتصادي الروسي الأمريكي الأخير فيما يرى آخرون أن الحرب ستتواصل بالنظر لعدم تشريك الاتحاد الأوروبي في المفاوضات والتفرد بالقرار لذلك سيعمل على دعم كييف إلى حين ضمان أمنه.

هل تكون "الهدنة الطاقية" بداية نهاية للحرب؟

تم يوم 9 أكتوبر توقيع اتفاق بين ترامب وبوتين يقع بموجبه تعليق بعض العقوبات الأمريكية على الصادرات الروسية مقابل ضخ الديزل الروسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتأتي هذه المبادرة في إطار معالجة حالة الاستياء لدى الناخب الأمريكي من ارتفاع الأسعار وبالخصوص أسعار الطاقة التي شهدت ارتفاعا حادا منذ شن الحرب على إيران وغلق مضيق هرمز وشنّ الحوثيين هجمات على السعودية وغلق باب المندب.



من ناحية أخرى تأتي هذه الصفقة التجارية استعدادا للانتخابات النصفية بداية شهر نوفمبر وخوف ترامب من خسارة الجمهوريين للأغلبية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ بالنظر لمعاناة الناخب اقتصاديا وتحميله المسؤولية للرئيس ترامب الذي ما انفك يشعل الحروب ويدفع إلى تعطيل التجارة والحد من توريد الطاقة والمواد الأولية وفرضه العقوبات الاقتصادية على السلع الأجنبية.

جاءت خطوة ترامب بالرغم من مصادقته على مقترح القانون الذي أقره الكونغرس بداية شهر سبتمبر يمنحه السلطة لفرض عقوبات على المسؤولين الروس والأوليغارشيين من رجال الأعمال والمؤسسات المالية. لذلك يمكن القول إن سياسات ترامب اللامبدئية تؤكد أن ما يهمه أولا وأخيرا هي مصالحه الشخصية والحزبية وليس مصير الشعب الأمريكي وليس إيقاف الحروب وإحلال السلم كما يدعي وتشهد على ذلك اعتداءاته المتكررة وجرائمه في حق الشعوب.

إن الاتفاق التجاري المبرم بين روسيا وأمريكا لا يعني إحلال السلم في أوكرانيا أو تطبيق هدنة مؤقتة بالنظر لصعوبة التنبؤ بحقيقة نوايا ترامب لكن الأكيد أنه في صالح روسيا التي ترمي من ورائه إلى فك العزلة عنها وترويج الديزل والبترول لجني مداخيل للميزانية. في المقابل استنكرت كييف الصفقة واعتبرتها طعنة في الظهر وهو نفس موقف الاتحاد الأوروبي المصرّ على إنهاء احتلال الأراضي الأوكرانية.

إيقاف الحرب ليس في صالح أوكرانيا

تحتل روسيا خمس الأراضي الأوكرانية ورغم قوة حلف الناتو ورغم الخسائر المادية والعقوبات الاقتصادية فقد اثبتت قوتها العسكرية وقدرتها على المناورة والتفاوض مستغلة علاقاتها مع إيران والصين وغيرهما لفك العزلة عنها وهي تستغل تراجع الدعم العسكري واللوجستي الأمريكي لمزيد قضم الأراضي الأوكرانية والأهم من كل ذلك تثبيت موقعها في الساحة الدولية كقوة عسكرية عائدة.

زياد بن عبد الجليل

فرنسا: نهوض شعبي، سلطة تقمع وفاشية تقتل

الأحد 18 أكتوبر، الساعة الثامنة ليلا، القناة الثانية الفرنسية: "أولاءك الذين أضمروا إسقاط الجمهورية سيحاسبون (...) بكل حزم". كان ذلك وعيد ماكرون في خطابه حول الأحداث التي عرفتها فرنسا على هامش مظاهرات السبت 17 أكتوبر. ثم، على نفس القناة العمومية، حصة أخبار مصورة خصصت لتغطية النهب في شوارع باريس يتخللها تقرير مصور من 10 دق نرى فيه: تجمهر المتظاهرين سلميا في ساحة الجمهورية في باريس فانقلاب الأحوال بعد ثواني إلى مواجهات بين قوات حفظ النظام المنضبطة وملثمين يرشقونها بالحجارة ويحرقون كل ما في الساحة، فتصريح لميلونشون - الذي يتظاهر في نفس الوقت في شارع هادئ من شوارع باريس رفقة أنصاره الذين يهتفون باسمه رئيسا – يعتبر فيه أن المظاهرات تاريخية وقد تفوق في زخمها مظاهرات ماي 68، فعودة إلى المواجهات ثم آثار النهب ليلا في بعض شوارع باريس. الإثنين 19 أكتوبر الحكومة تحمل فرنسا الأبية مسؤولية العنف واليمين يطالب بحلها. الجمعة 23 أكتوبر عشية مظاهرات 24 أكتوبر المرتقبة: إرهابي من اليمين المتطرف يقتل شخصا ويجرح خمسة آخرين، كلهم من أصول مهاجرة. ماذا حدث في فرنسا وأين تتجه الأوضاع فيها؟

17 أكتوبر، توسّع المظاهرات الشعبية في فرنسا

عرفت فرنسا مظاهرات عارمة يوم 17 أكتوبر خرج فيها حوالي 800 ألف متظاهر في كل البلاد 200 ألفا منهم في باريس حسب المنظمين. جاءت المسيرات بعد تداول دعوات منذ 7 سبتمبر على الشبكة الاجتماعية، بعضها عن مجموعات قريبة حركة "السترات الصفراء"، للتظاهر في 17 أكتوبر احتجاجا على غلاء الأسعار. كان للحركة التلمذية التي انطلقت بشكل مستقل منتصف سبتمبر وتواصلت إلى منتصف أكتوبر الفضل في تعبيد الطريق لنجاح مسيرات 17 أكتوبر التي انخرطت فيها الكونفيدرالية العامة للشغل ونقابات الطلبة. عكست الدعوة للتظاهر تأزم الوضع الاجتماعي والاقتصادي في فرنسا التي تدفع فيها الطبقات الشعبية فاتورة ميزانيات التقشف وضرب الخدمات العمومية وفاتورة الحرب في أوكرانيا وفي الخليج العربي والإعداد للحرب الشاملة وفاتورة ديون فرنسا المتراكمة لدى المقرضين خاصة مع تعاظم شكوك المقرضين في الدولة الفرنسية.

لم يكن للمظاهرات في باريس والمدن الكبرى شعارات مركزية موحدة، بل تلونت وتنوعت من مطالب جزئية وقطاعية وفئوية إلى شعارات سياسية عامة ترفعها طليعة من المتظاهرين، وكيف لا يكون ذلك وقد شارك فيها طيف واسع وغير متجانس: التلاميذ، الطلبة، نقابات، أحزاب سياسية يسارية، موظفون، أصحاب مهن حرة، فلاحون، مناضلو الحركات البيئية والنسوية والدفاع عن المهاجرين إلخ.. نجح المنظمون في الأمتار الأخيرة على التوافق على مسيرات موحدة في باريس وعدد من المدن الكبرى، بينما خرجت مسيرات متفرقة في المدن المتوسطة والصغرى.

تؤشر مسيرات 17 أكتوبر الحاشدة، وخاصة المسيرة الباريسية، على بروز الوعي بالحاجة إلى رصّ الصفوف ضد سلطة قمعية وضد سياساتها المعادية للجماهير الشعبية، لذلك فإن حشد حوالي 800 ألف متظاهر (رغم أنه ليس بالعدد الكبير في تاريخ مظاهرات النضال الطبقي في فرنسا) يعتبر نجاحا بالنظر إلى تراجع الحركة الاجتماعية بعد زخم المظاهرات ضد تخريب منظومة التقاعد. لكنها تشير أيضا إلى أن الأوضاع في فرنسا لم تنضج بعد لتنصهر كل المطالب القطاعية في شعارات مركزية تستهدف السياسات العامة للسلطة: برنامج البورجوازية. ورغم ذلك فقد كانت مظاهرات ذلك اليوم في مرمى البورجوازية وأجهزتها القمعية والإعلامية، التي يعرف نظامها أحد أخطر أزماته السياسية.

السلطة تعبث بالحريات العامة وتقايض الجماهير: الحريات مقابل "الهدوء"

الساعة الثانية بعد الزوال: أغلقت الشرطة كل منافذ ساحة الجمهورية في باريس، إحدى أكبر ميادين العاصمة الفرنسية، ونقطة بداية المسيرة في العاصمة مانعة القادمين من الالتحاق بالساحة الحافلة المتظاهرين. ثم قامت قوات الشرطة بإطلاق الغاز المسيل للدموع مفرقة المتظاهرين في الشوارع المتاخمة ومسببة حالة من الذعر بينهم قبل أن يلتحق الجزء الأكبر منهم بالمسيرة الحاشدة التي واصلت طريقها سلميا نحو نقطتها الأخيرة المقررة. لقد تعمدت الشرطة في باريس وعدد من المدن الأخرى خلق الظروف المواتية لانتشار الهلع بتفريقها وملاحقة المتظاهرين في الشوارع وقمعهم وبتهيئة الأوضاع لحدوث عمليات خلع ونهب للمحلات التجارية في بعض شوارع وسط باريس ومرسيليا، أحداث تطورت حتى لحرق مقر مدينة Limoges ومحاولة حرق مقر بلدية مرسيليا. لقد صرح رئيس بلدية مرسيليا أن الشرطة لم تحرك ساكنا حين اقتحم ملثمون مقر البلدية محاولين إحراقها بينما كانت تنهال فرق حفظ النظام على المتظاهرين بالهراوات على بعد مئات الأمتار. وصرحت رئيسة جمعية أصحاب المحلات التجارية في مرسيليا أن الشرطة، على غير العادة، كانت غائبة تماما عن شوارع وسط المدينة تاركة المحلات بدون الحماية المعتادة خلال المظاهرات. كما قدم العديد من التجار في باريس شهادات عن تأخر قدوم الشرطة بعد إصدارهم لنداءات استغاثة.

يبدو أن السلطة كانت في حاجة لصور نهب وخلع المحلات التجارية للتعمية على نجاح المسيرات التي كانت في مجملها حاشدة وسلمية، ولتنطلق في حملة إعلامية ممنهجة لشيطنة الاحتجاجات. أعطى خطاب ماكرون ليلة الأحد 18 أكتوبر ليعطي إشارة الانطلاق لاستثمار صور العنف والشغب سياسيا: شجب دعوات التظاهر والحث على الهدوء وعدم الخروج في المسيرات بتعلة قرب الانتخابات الرئاسية، دعوة السلطات الأمنية الجهوية لعدم الترخيص للمسيرات متى رأت ذلك، في مخالفة صريحة للدستور الفرنسي الذي يضمن حرية التظاهر، دعوة النقابات والأحزاب السياسية للقاء رئيس الحكومة لتبيان موقفهم من الأحداث في مناورة لطمس مطالب الجماهير الشعبية ووضع المسألة الأمنية في صدارة النقاش والإيهام بالسيطرة على المشهد السياسي. كانت تصريحات الرئيس الفرنسي نقطة البداية لتتالي الإجراءات العابثة بالحريات العامة التي اتخذتها حكومته، حيث فرض حظر التجول في عدد من الأحياء في باريس وفي المدن الكبرى، كما فرض حظر للتجول في بعض الأحياء على القصر فقط، وأصدر ووزير العدل، الذي يتفاخر بالاحتفاظ بـ2300 موقوف بعد المظاهرات، مذكرة "تحث" القضاء على تسليط أقصى العقوبات بالموقوفين المشاركين في النهب، وتحثهم على الحكم عليهم بحرمانهم من حقوقهم السياسية وخاصة حق الانتخاب بل منعهم من استعمال وسائط التواصل الاجتماعي. ثم عاد ماكرون ليكرر يوم الخميس 22 أكتوبر وبوضوح أن "المرغوب فيه اليوم هو عدم التظاهر في الأيام المقبلة" تفاعلا مع دعوات التظاهر يوم السبت 24 أكتوبر. وبالفعل قامت السلطات الأمنية الجهوية بالتضييق على المظاهرات المبرمجة يوم السبت، خاصة في ليون ونيس وباريس. إن السلطة تعرف أن المتظاهرين سينزلون إلى الشارع السبت المقبل، وبالتهديد بالمنع فإنها من ناحية تقايض الجماهير، الحريات أو الهدوء، وتهيئ الظروف من ناحية أخرى لانفلات الأوضاع بما يخدم تكتيكها لشيطنة الاحتجاجات تمهيدا لعزلها وتصفيتها. إن المؤكد اليوم، بعد حوالي شهر من تتالي الاحتجاجات الشعبية في فرنسا أن السلطة أصبحت تطبق عمليا سياسات اليمين المتطرف من قمع للمحتجين واستهدافهم في سلامتهم الجسدية ومن ضرب وعربدة وعبث بالحريات العامة في وضح النهار.

أفق تطور الأوضاع في فرنسا: الإضراب العام أو خسارة المعركة إلى حين

إن المسيرات السبت 17 أكتوبر والسبت 24 أكتوبر مهمة لنفض الغبار عن الشوارع والمراكمة النضالية بعد سنوات من ركود الحركة، ولتحفيز انبثاق جبهة واسعة ضد النظام والفاشية. لكن التظاهر في عطلة نهاية الأسبوع قد يزعج راحة البورجوازيين لكنه لن يكسر البتة حلقة سرقتهم فائض القيمة خلال أسبوع العمل. هذا وقد كانت النقابات قد دعت منذ أسابيع إلى إضراب عام وطني يوم 5 نوفمبر حول مطالب نقابية تتعلق بالأجور. إن تطور الأوضاع اليوم يتطلب تحويل هذا الإضراب العام بيوم إلى إضراب عام مفتوح للمطالبة برفع الأجور، تجميد الأسعار، التراجع عن تخريب منظومات التقاعد والحماية الصحية والاجتماعية، ضخ الأموال في الخدمات العمومية ورفض الحرب: أي رفض كل سياسات البورجوازية. إن نجاح هذا الإضراب العام المفتوح وتجذره قد يحولانه إلى إضراب سياسي ويحول الأوضاع في فرنسا إلى حالة ما قبل ثورية تتطلب صياغة تكتيكات مباشرة بحسم مسألة السلطة السياسية. دون ذلك خسارة جولة أخرى من الصراع الطبقي إلى حين، والاقتصار على إنقاذ ما يمكن إنقاذه في انتخابات رئاسية سيكون للبورجوازية سبق في فرض شروطها ومحاور نقاشها العامة من زاوية نظرها الرجعية.



رحمة لسود

الغضب الشعبي يقضّ مضاجع القارة العجوز

إنّ أصوات الحناجر المطالبة بالعدالة الاجتماعية والعيش الكريم تقضّ مضاجع القارّة العجوز، وتكسر صمت شوارعها على وقع الغضب الشعبي في مواجهة سياسات التقشّف والاستغلال. فمن خلف واجهة الرفاه الأوروبي، حيث تتراكم الثروات وتتركّز القوة الاقتصادية، تتكشّف تناقضات اجتماعية عميقة يدفع ثمنها العمال والشباب والطلاب والفئات الشعبية. وبين أزمة السكن، وتآكل القدرة الشرائية، وهشاشة العمل، وتراجع الخدمات العمومية، يجد جيل كامل نفسه أمام مستقبل يتّسع فيه البون بين الوعود التي تلقّاها والواقع الذي يعيشه.

لكنّ السؤال المُلح الذي يطرحه هذا الخريف يتجاوز تعداد الاحتجاجات أو قياس مدى اتساعها: هل نحن أمام موجة غضب عابرة، أم أمام مقدمات تحوّل في وعي الشباب الأوروبي بموقعه داخل المجتمع الرأسمالي؟

تكشف احتجاجات خريف 2026 عن تصدّعات العلاقة بين المجتمع والمؤسسات، وعن المسافة التي تقطعها المطالب من الشارع إلى السياسة. ففي بلدان أوروبية مختلفة، امتدّت الأزمة من ارتفاع الأسعار ونقص المدرّسين وصعوبة الحصول على مسكن إلى أزمة ثقة في قدرة المؤسسات على ضمان الحقوق وتكافؤ الفرص.

في فرنسا، انطلقت التحركات من المدارس، حيث أثار نقص المدرّسين وتدهور البنية التحتية التعليمية غضب التلاميذ. ووفق صحيفة «لوموند»، طالت الاحتجاجات 180 مؤسسة تعليمية يوم 28 سبتمبر، قبل أن تتسع رقعتها. وبين 28 سبتمبر و5 أكتوبر، سجّلت السلطات 6059 عملية توقيف، وفق ما نقلته الصحيفة، فيما تصاعد الاعتراض على التدخل الأمني بعد إصابة عدد من التلاميذ. وهكذا تجاوزت الاحتجاجات مسألة الموارد المدرسية لتطرح سؤالًا سياسيًا حول كيفية تعامل الدولة مع جيل يطالب بحقوقه. وصارت المعاهد مرآة لتناقضات مجتمع يعجز عن ضمان شروط تعليم متكافئة، بينما يحشد موارده حين يتعلق الأمر بحماية النظام القائم.

أما في إسبانيا، فقد شهدت مدريد، في أواخر سبتمبر ومطلع أكتوبر، تحركات واسعة للمطالبة بخفض الإيجارات وحماية المستأجرين، أعقبتها إقامة خيام في ساحة بويرتا ديل سول. وتجاوزت المطالب الاعتراض على ارتفاع الأسعار إلى مساءلة تحويل المسكن، وهو حاجة اجتماعية أساسية، إلى أصل استثماري تتحدد قيمته بما يدرّه من أرباح. وحين يصبح العامل عاجزًا عن تأمين مسكن رغم عمله، تتجاوز المسألة قدرته الفردية على التدبير لتكشف نظامًا يخضع فيه الحق في السكن لمنطق السوق والقدرة على الدفع.

أما في ألبانيا، فقد اتخذ الغضب منحى سياسيًا أكثر صراحة. ففي 16 أكتوبر، خرج آلاف الشباب في تيرانا ضمن تحركات طلابية طالبت باستقالة رئيس الوزراء، وتداخلت فيها اتهامات بالفساد ومطالب بتحسين التعليم والحماية الاجتماعية، إلى جانب الاعتراض على مشروع سياحي فاخر.

وعلى اختلاف السياقات، اتجهت المطالب نحو مساءلة الحكومات والسياسات التي تحدد شروط العيش وتوزيع الموارد، متجاوزة حدود إصلاح الخدمات العمومية.

ولا تنحصر هذه الموجة في هذه البلدان الثلاثة، بل تطال إيطاليا وبلجيكا والبرتغال، حيث تداخلت المطالب المتعلقة بالأجور والصحة والتعليم والسكن مع الاعتراض على التقشّف وتقليص الحماية الاجتماعية. وفي إيطاليا تحديدًا، أظهرت الاضطرابات التي شهدتها ميلانو حجم التوتر المحيط بالاحتجاجات؛ فقد أفادت وكالة «أنسا» بنقل 271 شخصًا إلى مقر الشرطة، بينهم 220 قاصرًا، مع الإشارة إلى اعتقال 32 شخصًا. وتظلّ قراءة هذه التحركات مرتبطة بمطالبها الاجتماعية والسياسية، وبالسياقات التي دفعت المشاركين إلى الشارع، إلى جانب ما رافقها من مواجهات.

هنا تتضح الصلة بين الأزمات التي تبدو منفصلة: نقص الموارد في المدارس، وصعوبة الحصول على مسكن، وتآكل القدرة الشرائية، وتقليص الحماية الاجتماعية. فالمشكلة تتصل بكيفية توزيع الموارد والجهات التي تمتلك سلطة تحديد الأولويات.

وفي قلب هذه التناقضات يقف الشباب، وهم يدخلون الحياة الاجتماعية محمّلين بوعود التعليم والترقّي والاستقلال الاقتصادي والعيش الكريم، ليصطدموا بواقع يجعل العمل المستقر والسكن اللائق وتأمين المستقبل أهدافًا بعيدة المنال. ومن هنا تكتسب احتجاجات جيل زد دلالتها؛ إذ تعبّر عن تجربة اجتماعية مشتركة تتجاوز حدود المطالب المباشرة، وتفتح أسئلة أوسع حول المستقبل والسلطة والعدالة الاجتماعية.

لا تكمن أهمية فئة الشباب في استعدادها للتمرّد فحسب، بل في موقعها داخل التحولات الاجتماعية. فقد رصدت تقارير حديثة اتساع التعبئة الشبابية وتنوّع أشكال تنظيمها، من المبادرات الرقمية إلى التجمعات الطلابية واللجان القاعدية. اذ تتيح الشبكات الرقمية سرعة تداول الدعوات وتوسيع دوائر التضامن، فيما تمنح التحركات الميدانية هذه التعبئة حضورًا ملموسًا في الفضاء العام. ويبقى التحدي في وصل هذه الأشكال بعضها ببعض، وتحويل الغضب المتفرق إلى قوة جماعية قادرة على الاستمرار.

وتستدعي هذه اللحظة مقارنة تاريخية مع انتفاضة مايو 1968 في فرنسا، حين بدأت الحركة في الجامعات، ثم اتسعت لتلتقي بإضرابات عمالية شملت قطاعات واسعة، وبلغ عدد المضربين خلالها ملايين العمال. وقد كشفت تلك التجربة عن القوة التي يكتسبها الاحتجاج حين يتجاوز حدود الفئة التي أطلقته، ويلتقي بمصالح اجتماعية أوسع، وتتحول المطالب المتفرقة إلى مواجهة مع بنية السلطة وعلاقات العمل. أما اليوم، فتمنح أدوات الاتصال الجديدة الشباب قدرة أكبر على التعبئة السريعة، لكنّ اتساع الاحتجاج وانتشاره لا يضمنان وحدهما بناء قوة سياسية مستدامة. فذلك يقتضي بالضرورة وصل الحركات الشبابية بالعمال والنقابات والفئات الشعبية، وتطوير أشكال من التنظيم تستطيع توحيد المطالب وصياغة أفق مشترك للتغيير.

قد تنتهي الاحتجاجات إلى تنازلات جزئية، أو تنحصر تحت ضغط القمع والإرهاق، وقد تفتح الطريق أمام تحولات أعمق إذا وجدت ما يحوّل طاقتها الاحتجاجية إلى قوة منظمة. فالتاريخ لا تغيره الأيادي المرتعشة بل تصنعه الشعوب حين تفهم أسباب وجعها، وتنظّم قواها، وتحول غضبها إلى فعل جماعي قادر على تغيير موازين القوى. عندها فقط قد يصبح خريف الاحتجاجات بداية ربيع اجتماعي وسياسي؛ ربيع تتحدد ملامحه بقدرة الشباب والعمال والفئات الشعبية على تحويل مطالبهم المشتركة إلى مشروع للتغيير.



الندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية تدعم المتظاهرين في أوروبا

تتحول شوارع أوروبا وساحاتها، مرة أخرى، إلى مسرحٍ لغضب الجماهير المستغَلّة، ولا سيما فئة الشباب فيها.

ومرة أخرى، كان الشباب هم من أشعلوا فتيل الحراك؛ إذ كان أبناء الطبقات الشعبية في طليعة المشاركين في هذه التظاهرات وأكثرهم نشاطاً. وهم لا يزالون الأكثر غضباً والأكثر حيوية.

ومع ذلك، لا يقتصر المحتجون على فئة الشباب فحسب. ففي فرنسا، على سبيل المثال، انضم إلى تحركات طلاب المدارس الثانوية -المستمرة منذ أكثر من شهر- في بادئ الأمر طلاب الجامعات والمعلمون، ثم تبعهم العمال، بالإضافة إلى فئات من سكان المدن الذين يجدون صعوبة بالغة في كسب عيشهم، ويغرقون أكثر فأكثر في براثن الهشاشة الاقتصادية.

وفي المظاهرات التي أطلقوها في البداية للتنديد بتدهور ظروف التعليم -السيئة أصلاً، والتي تتسم باكتظاظ الفصول الدراسية ونقص في أعداد المعلمين-، طالب طلاب المدارس الثانوية، قبل كل شيء، بتخصيص "ميزانية للتعليم، لا للأسلحة". ومن جانبهم، يواجه العمال الذين انضموا إلى الحراك أعباء تكاليف المعيشة التي باتت لا تُطاق بسبب ارتفاع أسعار النفط، في الوقت الذي لا تزال فيه الأجور والدخل تراوح مكانها عند مستويات متدنية للغاية.

يجني الرأسماليون وحكوماتهم ثمار عدوانيتهم

إن العدوانية الرأسمالية — التي تعمل على خفض الإنفاق المخصص للتعليم والصحة ومجمل الخدمات العامة، مقابل زيادة الإنفاق العسكري، وتُقلّص حصة الأجور من الدخل الإجمالي في الوقت الذي تتضخم فيه حصة رأس المال والأرباح — تواجه اليوم ردّاً من العمال وشبابهم، الذين حُكِم عليهم بأسوأ ظروف المعيشة والعمل الممكنة.

ولم يكن بوسع النقابات، بما في ذلك تلك الخاضعة لسيطرة البيروقراطية النقابية، أن تظل صامتة أمام هذا الحراك القوي والشامل النابع من القواعد العمالية. فقد دعت "الكونفدرالية العامة للشغل" (CGT)، تليها العديد من المنظمات النقابية الأخرى، إلى تقديم الدعم والمشاركة. وقد امتدت موجة الغضب الصاعدة من القواعد لتشمل كافة المنظمات الجماهيرية؛ حتى الأحزاب التي تصف نفسها بأنها تقدمية أو ديمقراطية أو اشتراكية باتت هي الأخرى تدعو إلى التعبئة.

ولا يمكن للحكومة، هي الأخرى، أن تتجاهل هذا الحراك المتوسع الذي أطلقه الطلاب. فقد تبنت استراتيجية مزدوجة: محاولة تهدئة الحراك عبر المفاوضات وتقديم تنازلات طفيفة؛ ثم، بعد فشل هذا النهج واستمرار التعبئة، الانتقال إلى الهجوم. ولطالما امتلكت الحكومات، التي تخدم مصالح رأس المال، سلاحين: الخداع والإكراه. فإذا فشل "الكاهن"، يأتي دور "الجلاد" ليتولى المهمة!

وتنتشر قوات الشرطة والدرك حتى في المناطق التي سُمح فيها بتنظيم المظاهرات، حيث تغمر الشوارع والساحات بالغازات السامة. وهي تعتدي بعنف، غير آبهةٍ بأن يفقد الشباب أيديهم أو أصابعهم، أو أن يصابوا بالعمى جراء قنابل الغاز المسيل للدموع التي تُطلق عليهم. وقد بلغ عدد الشباب الذين سُحلوا على الأرض واعتُقلوا 8000 شاب.

في السابع عشر من أكتوبر، تردّد من جديد في الشوارع شعار: «نحن هنا لننشئ "كومونات" جديدة». وقد ملأ الشوارعَ 800 ألفٍ من العمال والشغيلة والشباب في جميع أنحاء البلاد، حيث أقاموا المتاريس في مواجهة وحدات الاقتحام التابعة للشرطة، والمجهزة تسليحاً ثقيلاً.

تُعد فرنسا حالةً استثنائية؛ فالثورة والروح الثورية متأصلتان في الشخصية الفرنسية. فالمسارات التي قد تتخذ منحىً «طبيعياً» -أو شبه طبيعي- في بلدان أخرى، يمكن أن تشهد في فرنسا تحولاً مفاجئاً وجذرياً. إن تغيير المسار سمةٌ ملازمة للفرنسيين؛ ولهذا السبب وصف ماركس أسلوبهم في العمل بعبارة «التحدث بالفرنسية».

لكن فرنسا ليست وحدها هذه المرة؛ إذ تتكاثر المظاهرات في العديد من البلدان، مما يثير الاضطراب في أرجاء أوروبا. وفي ظل سياق تتفاقم فيه كافة التناقضات، تكتسب هذه الحركات -أينما وُجدت- طابعاً سياسياً، بغض النظر عن المطالب الأولية التي انطلقت من أجلها.

ففي ألبانيا، أعطى طلابٌ -يعارضون نظاماً تعليمياً معطوباً وقائماً على الرسوم- زخماً جديداً للاحتجاجات التي استمرت طوال فصل الصيف تحت شعار: "ألبانيا ليست للبيع!". وقد اندلعت هذه الحركة إثر خطةٍ لصهر دونالد ترامب تهدف إلى الاستحواذ على جزيرةٍ بسعرٍ زهيدٍ لتحويلها إلى منتجعٍ سياحي. غير أن المتظاهرين في ألبانيا، الذين يطالبون باستقالة رئيس الوزراء، ليسوا طلاباً فحسب؛ فبسبب تدني الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة إلى مستويات لا تُطاق -مع استمرار صعودها، لا سيما في قطاع الطاقة-، امتدت الاحتجاجات لتشمل البلاد بأسرها، وطالت مختلف الفئات الشعبية. وقد تعرضت وزارة التعليم للحرق، بينما بات البرلمان عاجزاً عن ممارسة مهامه.

في إيطاليا وبلجيكا والبرتغال، خرج المتظاهرون أيضاً إلى الشوارع للتنديد بتدني الأجور، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدهور الخدمات العامة، والأسعار الباهظة للطاقة. أما في إسبانيا، فقد كان الارتفاع الجنوني في إيجارات السكن هو الدافع وراء الاحتجاجات؛ غير أن المطالب هناك لا تستهدف الحكومة، بل تركز على الإدارة البلدية في مدريد واحتكارات قطاع الإسكان.

وبدلاً من التساؤل عن حالة اليأس التي يعيشها أولئك الذين يكافحون لتأمين احتياجاتهم الأساسية -بل وحتى أولئك الذين باتوا على حافة المجاعة-، تكتفي القنوات التلفزيونية في الدول الرأسمالية ببث مشاهد لأعمال النهب. والحال أن الثورات لم تدعُ يوماً إلى النهب، ومع ذلك، فقد شوهدت ممارسات من هذا القبيل في جميع الانتفاضات التي اندلعت في ظروفٍ دُفعت فيها الجماهير المُستغَلّة إلى براثن المجاعة.

ومع ذلك، فإن ما يأتي لاحقاً هو ما يكتسي أهميةً فعلية

مهما بلغت حدة الهجوم الوحشي لرأس المال — الذي طال أوروبا الآن، بعد أن ضرب البلدان التابعة والمتخلفة، في حين كانت أوروبا تقدم نفسها سابقاً كقارةٍ لدول الرفاه الديمقراطية — فإن هذا الهجوم لن يتوقف بمجرد تنظيم المظاهرات. ويقدم التاريخ الحديث، بحد ذاته، دليلاً جلياً على ذلك. إن تزايد النقاشات حول "إضراب عام" في فرنسا، إلى جانب ظهور شعار "إنشاء كومونات جديدة"، يمثلان تطوراتٍ ذات دلالةٍ هامة.

يتعين على الجماهير المستغَلّة أن تنظم صفوفها في أحزابٍ دون أي تأخير. فليس أمامها من خيارٍ سوى استبدال نظام الاستغلال والنهب هذا بنظامٍ جديد؛ ولتحقيق ذلك، فهي بحاجةٍ إلى توجيه أحزابها الخاصة، التي ستتمكن من خلالها من تنظيم نفسها!

الندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية

لجنة التنسيق

أكتوبر 2026

جريدة يصدرها حزب العمال
ISSN رقم 2421 - 223
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الموقع: https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك: https://www.facebook.com/sawtcha3b
تلغرام: https://t.me/sawt_echaab